

دراسات وآراء

في ضوء علم اللغة المعاصر - ٥ -

# العوامل النحوي

بين مؤيديه ومعارضيه

و دوره في التحليل اللغوي

تأليف

الدكتور خليل أحمد عمارة

## تقديم

بقلم: الدكتور سلمان العاني  
أستاذ علم اللغة واللغة العربية  
جامعة الفيحاء - أمربكا

إن الظاهرة اللغوية معروفة بأبعادها المختلفة المتداخلة. فهي المعلم الأساسي المميز للإنسان عن بقية الكائنات. وهي الوسيلة الأساسية للتفاهم والاتصال بين البشر. بالإضافة إلى ذلك هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته المختلفة بأبعادها المكانية والزمانية.

على مستوى البعد المكاني، يسجل الإنسان خبراته المتنوعة في بقاع الأرض الواسعة، فيقرأ العارف بالعربية أخبار بقاع الأرض المتنوعة من خلال الموقع الذي يعيش فيه. وهذا الأمر يجري على بقية لغات الأرض التي تملك وسائل إعلام مناسبة. إن اتساع رقعة لغة ما، محكوم بعدة عوامل أهمها المستوى الحضاري للناطقين بتلك اللغة: ما هو دورهم في المجتمع البشري؟ أهم مستهلكون أم منتجون: مادياً وفكرياً؟

إن الذي يحدث أحياناً، أن مجتمعاً ما، يأخذ دور القيادة الفكرية والمادية ويؤدي هذا إلى استقطاب مجتمعات أخرى على المستوى المادي والفكري، فتبدأ المجتمعات المستوردة تمرّ في حالة استلاب حضاري تغلوت ملامحه وسرعته، ولكن اللغة عن أهم العلامات التي تلمحظ فيها أطراف هذا الصراع بين المصفر والمستورد، بين المعطي والاختذ، بين السالب والملوب.

ولعل في العربية خير مثال يوضح ذلك. فقد استقطب الفكر الإسلامي في العصور الوسطى بقاعاً متنوعة من المعمورة، وتبع ذلك، في غالب الأوقات، استقطاب لغوي، ولو إلى فترة معينة. وما قاله أحد العلماء الذين كتبوا بالعربية من أنه يفضل أن يهجي بالعربية على أن يمدح بالفارسية، يعتبر أفضل مثال لأبعاد ذلك الاستقطاب. والمكتبة العربية التي تمثل صرحاً شامخاً، رغم ما حل بها من نكبات، نتيجة ذلك الاستقطاب الذي أدى إلى أن تكون العربية أداة التعبير العالمية، فساهم الإيراني والتركي والإفريقي والأوربي في فترة ما، بجانب العربي في بناء هذه المكتبة وهذا التراث العربي الإسلامي الغني المخالد.

أما على مستوى البعد الزمني للغة فلا اظن أنه يحتاج إلى تعليق، فاللغة هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته عبر الزمن وبدون اللغة المكتوبة لن تتوفر فرصة معرفة التراث الإنساني العابر في مختلف الثقافات العالمية.

لا شك في أن اللغة تعلم بشري متعدد الجوانب، معقد التراكيب. لقد نالت الدراسات اللغوية اهتماماً واضحاً في مختلف العصور. اختلفت الطرق والأساليب التي تدرس بها للظاهرة اللغوية. لكن الأمر الثابت المحقق أنها متمثلة في مجموعة متداخلة من الأنظمة. فكل لغة بشرية تستعمل في أداء وظيفة الاتصال الشفوي، وأحياناً الكتابي. اللغة - أية لغة كانت - تتكون من مجموعة من الأنظمة أهمها النظام الصوتي، ويتألف من عدد محدد معين من الوحدات الصوتية الوظيفية، تتفاعل هذه الأخيرة بطرق منظمة وتكون نظاماً صوتياً دقيقاً. وهذا النظام الصوتي يقوم بتوليد وصياغة المفردات، والمفردات بدورها تتفاعل من خلال نظام نحوي في أداء المعاني المتنوعة التي يحتاج إليها الإنسان في التعبير عن أهدافه وغاياته المتنوعة المختلفة.

هذه الأنظمة قد يفرعها بعض الباحثين إلى عدد كبير أو بسيط من الفروع وهذا في ذاته أمر غير جوهري، إن الأمر الجوهري هو تطور أساليب دراسة هذه الأنظمة على مر العصور. ففي كل حقبة زمنية، هناك معارف جديدة يكتسبها الإنسان ويضيفها إلى خبراته السابقة ويسمى في ضوءها إلى

مراجعة الماضي وفهمه وإعادة النظر فيه، وكذلك يسعى إلى المستقبل  
ويستعد لاستثماره. درست العربية في فترات متنوعة وكانت ثمرة هذه الجهود  
المتنوعة، ما نملكه اليوم من مكتبة تراثية تعدّ من أضخم المكتبات اللغوية  
المتخصصة في العالم. الخلاصة أن قوله عترة: «هل غادر الشعراء من  
مترده» لا وجود لها في ميدان الدراسات اللغوية.

فعلني سبيل-المثال فقط، نأخذ النظام الصوتي الذي كان يمرّ به  
الباحثون مروراً غير عميق - ما عدا حقل دراسة القراءات القرآنية - أصبح الآن  
ملتقى علوم الطب والفيزياء والحاسب الإلكتروني واللغة. كل هذه العلوم  
ساهمت وتساعد بنصيب واضح في وضع علم الأصوات في موضعه العالي،  
الذي لا يقارن بأي فترة سابقة.

تعتبر دراسة الهندسة الصوتية من أكثر الهياكل تقدماً في حقل  
الدراسات اللغوية فقد صاحب التقدم العلمي الهائل لوسائل الاتصال  
الإلكترونية تطور سريع للوسائل التي تنقل الأصوات الكلامية عبر القارات عن  
طريق الأقمار الصناعية والاتصال بالكواكب السابوية، كما حصل قبل عدة  
سنوات عندما هبطت سفينة الفضاء على سطح القمر فالإتصال الصوتي  
الكلامي بين رواد سفينة الفضاء ومراكز الإرسال على الأرض قد تم نتيجة  
لتقدم الهندسة الصوتية الإلكترونية، وهذا الإتصال عادة يعتمد على حساب  
الذبذبات الصوتية ودرجة قياسها وكذلك على الزمن الذي يستغرقه إرسال  
الأصوات من مكان إلى آخر.

يتكون الكلام المنطوق في اللغة العربية من عنصرين مهمين أساسيين

هما:

١ - الوحدات الصوتية الوظيفية وهي تسعة وعشرون صوتاً صامتاً والحركات  
القصيرة الثلاث - الفتحة، الضمة والكسرة - وما يقابلها من حروف المد  
الثلاثة. وعلى هذا يكون عدد الوحدات الصوتية الوظيفية للغة العربية  
خمسة وثلاثين وحدة فقط.

٢- النمط التنغيمي ويتكون هذا المستوى الصوتي من النبر وشدة درجة الصوت وطوله.

وهذان المستويان يتفاعلان معاً تفاعلاً حقيقاً لتأدية الوظيفة اللغوية بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة كما يحصل في هذه الحالة بين أبناء لغة الضاد.

يحاول عالم الأصوات فهم هذا النظام الصوتي وتحقيق عناصره بالطرق المتوفرة لديه في مجال علم الأصوات. وعلم الأصوات الأكوستيكي (الفيزيائي) يعتبر اليوم من أهم فروع التخصص في دراسة الأصوات ويركز على تحليل الموجات الصوتية ومعرفة ماهية خصائصها. حيث يدرس عالم الأصوات الكلام المنطوق بعد تخرجه من الفم ونحوه إلى موجات صوتية فيزيائية. وتعتمد الدراسة الصوتية الأكوستيكية أساساً على استخدام الأجهزة الإلكترونية، ومن أكثر هذه الأجهزة المختبرية شيوعاً لتحليل الأحداث المكونة للكلام المنطوق في السلسلة الكلامية هو جهاز «ترجمة الطيف» ويسمى بالإنجليزية «الاسبيكتروجراف Spectrograph». ووظيفة هذا الجهاز هي تحويل الموجات الصوتية اللغوية إلى صور طيفية مرئية، ويظهر الكلام في هذه الصور - على هيئة تسجيلات بصرية حريرية ثابتة. إذ ترسم الصور الطيفية المرئية للكلام على أوراق خاصة حيث يظهر الكلام على شكل تخطيطات، وتكون هذه التخطيطات للجزئيات المكونة للكلام المنطوق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز أنماط النبر والتنغيم وشدة الصوت أيضاً. ولكل من هذه الجوانب الثلاثة قناة خاصة مزودة بها جهاز الاسبيكتروجراف أنف الذكر. فالتنغيم يتمكّن على شكل خطوط أفقية متموجة الارتفاع والانخفاض. وجوهر علم الأصوات الأكوستيكي يتمثل إذاً بترجمة الأصوات اللغوية إلى صور طيفية مرئية.

من هذا المفهوم الجديد للدراسة الصوتية انطلق موضوع دراسة علم الأصوات وأصبح ينظر إليه بأنه دراسة علمية موضوعية بدأت تظهر وتستقبل وتدرس على مستوى العلوم الطبيعية الأخرى. ومن هنا نلاحظ اهتمام

المؤسسات المعنية بهندسة الأصوات في استخدام وسائل أكثر فاعلية في نقل الأصوات بأمانة ودقة واتقان من مكان إلى آخر. لقد اهتمت مثلاً أوسع شركة للهاتف في العالم - شركة بيل Bell للتلفونات - بهذا النوع من الدراسات حيث إنها تمتلك الآن أكبر المعامل العلمية المخبرية للدراسة الصوتية، والسبب في ذلك واضح لأن هذه الشركة من واجبها أن تعرف طبيعة الصوت بكل دقة واتقان لأن نقل الصوت عبر الاتصال الإلكتروني للهاتف مني أصلاً على أسس معرفة المدى الصوتي الأعلى والأدنى للأصوات البشرية، بالإضافة إلى معرفة سميات وخصائص كل صوت من الأصوات البشرية. فإن إرسال الصوت عبر آلة الهاتف وعودته، له حدود وموازين وقوانين إن اختلفت اختل الاتصال الهاتفي.

كذلك من المجالات التي استخدمت الدراسة الصوتية الأكوستيكية هو مجال القضاء، فكثيراً ما تستخدم آلة الأحيكروجراف لاكتشاف هوية المتهم، خاصة ما يحدث عن طريق الممتلكات الهاتفية التي يعمد إليها بعض الأفراد ونستطيع اكتشاف الشخص المتهم وذلك بتسجيل أصوات بعض الأشخاص المشتبه بهم وبعد ذلك أخذ نماذج من أصواتهم وتحليل تلك الأصوات ومقارنتها بصوت الشخص المتهم. فعالم الأصوات يستطيع عن طريق تحليل الأطياف الصوتية الموقوف على شخصية المتهم حيث إنه لا يستطيع الإنسان فهماً شاملاً لفنائه خصائص صوته إذ لا بد أن تظهر السمات الصوتية الشخصية بواسطة تحليل الأصوات المقرونة لذلك الشخص ويعتبر تحليل الأصوات بهذه الطريقة أدق من بصمة الإبهام المعروفة.

وخلال السنوات الست الأخيرة، أو بالأحرى منذ بداية عام 1981، ارتبطت الدراسات الصوتية الأكوستيكية ارتباطاً مباشراً بالجانب الإلكتروني وتعتبر هذه الخطوة طفرة علمية كبرى لها مردودات علمية لم تتضح معظم جوانبها الإيجابية، ولعل من نتائجها الإيجابية العملية استخدامها لتعليم اللغات الأجنبية مثلاً، حيث يستطيع الإنسان الآن أن يحصل على آلة كمبيوتر في خزانتها ثلاث أو أربع لغات أو أكثر ومزودة، طبعاً بمفتاح لكل لغة يظهر

على شاشتها الصغيرة المترجم للغة المطلوبة مصحوبة بالصوت. إن توفر آلة بهذا المستوى من الدقة أسامة التقدم الإلكتروني واستخدام نتائج الدراسات الصوتية الأكوستكية في هذا المجال، وإن استعمال نتائج هذا النوع من الدراسات التي ارتبطت بالحاسب الإلكتروني تقريباً لا حد لها.

إن المكتبة اللغوية العربية الحديثة، ما زالت غضة حديثة العهد بكثير من التطورات اللغوية المعاصرة. والوقت قد حان للجهود العلمية الجادة التي نحاول سد ثغرة مهمة في حياتنا اللغوية بخاصة والثقافية بعامة والتي ستكون لبنة وركيزة في مستقبلنا الثقافي.

فقد استطاع الدكتور عميرة في كتابه السابق وفي نحو اللغة ونراكيها أن يطور رؤية جديدة في التحليل اللغوي تخدم اللغة العربية فيستطيع المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تدفق جيلة، فيترك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مفصود المتكلم ومراده. فقد كانت التفاتة الدكتور إلى ما يسببه عناصر التحويل، الترتيب والزيادة والحذف والتنظيم والحركة الإعرابية، تحويلاً للنظرية التوليدية التحويلية إلى مسار جديد يختلف عما كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية، ولعل من أهم ما يسمو بها يراه المؤلف في مناهج البحث عن المعنى اهتمامه بالحركة الإعرابية. فالحركة عنده ركن من التركيب اللغوي لا يقل عن أي مبنى من مبانيه، ولكنه بحث فيه تخريب جديد للحركة الإعرابية وتبرير وجودها في كل تركيب، فالجملة تنتقل من بنية أولية محايدة إلى بنية عميقة بأن يدخلها عنصر من عناصر التحويل، وبذا يعطى المؤلف القيمة الحقيقية لتنظيم ترتيب الكلمات في الجملة بحثاً عن المعنى، وكذلك الزيادة، وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، وكل زيادة تقتضي حركة إعرابية تؤخذ من الباب الذي تسمى الكلمة له تمثلاً صرفياً له، ويبقى المحكم باسم الجملة كما كان في صدر أصلها وهي بنية سطحية ولكنها محولة، وبالحذف استطاع المؤلف أن يبين الغرض البلاغي الذي امتازت به العربية على كثير من اللغات.

وإن معلولة تطبيق هذا المنهج وهذه الرؤية في التحليل اللغوي في النصوص الأدبية الرفيعة الأسلوب يمكن للباحثين من تفوق تراكيب العربية، ومن وضع بنود نظرية نقدية لا يتعد كثيرا عن جوهر التراث، بل تضع التراث في ثوب جميل ورائع، نسج خيوطه عبد القاهر الجرجاني وابن جني والفراء ومن قبلهم الخليل وسيبويه. ومع قلة المؤلفات التي سطرت في التراكيب اللغوية في اللغة العربية، فإنني أرى أن كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» يمثل نقطة هامة في التحليل اللغوي ومنهجاً رائداً في ربط المعنى بالمعنى، وبحثاً طريفاً في إبراز القيمة الدلالية للظواهر التي يجيء عليها التركيب بعامة والحركة الإعرابية بخاصة، فهو منهج لا ينتكر للتراث، بل يخدم الصالح منه ويبرزه. أمام القائلين بعدم جلالته في عصر أخذت النظريات اللغوية الحديثة بعقول الباحثين يريقها فانصرفت بهم عنه، ولعلي لا أبالغ إن قلت إن هذه الرؤية وهذا المنهج يقف سابقاً أمام النظريات المعاصرة، بل ويقوم على استيعاب عميق لها لخدمة العربية وتراثها.

بعد أن صدر كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» للدكتور عمارة كنت أنتظر أن أرى من مؤلفه تطبيقاً على أبواب المعنى في النحو العربي، فجاءت تلبية هذا التطلع في صنو هذا الكتاب، في الكتاب الذي نكتب هذه السطور تقدماً له سلسلة «في التحليل اللغوي»، جاءت تلبية تطبيقية تحليلية تبين أن بتطور المنهج يمكن أن تأتي بثمار يانعة ناضجة. فطبقتها المؤلف على أسلوب التوكيد، وأسلوب النفي وأسلوب الاستفهام، وهي أكثر الأساليب شيوعاً في الاستعمال اللغوي قديماً وحديثاً، فتناول الكتاب أهم الأخطاء التي يأتي فيها كل من هذه الأساليب وحللها تحليلاً يجعلها تندفق حيوية وحياء، مبيناً قيمة الكلمة في التركيب، وموضحاً المعنى فيه، وبدأ فإن هذه ثروة لإعادة تصنيف أبواب النحو العربي التحقيق المعنى، والمعنى - كما هو معلوم - غاية العناية بين المتكلم والسامع، فيحقق بها المؤلف ما كان يصبو إليه كثير من الباحثين، تأتيه الإعادة وينساق له التصنيف خطوة خطوة في سلامة رائدة.

ونعل من أبرز ما يميز هذا المنهج الوصفي أن صاحبه قد أدرك أبعاده



فساقه عبارة قوية بعيدة عن عوثة القلم وعن سقطات المحدثين،  
مستوحياً للقديم والحديث استيعاباً يشير إليه توظيف الحطيث لخدمة القديم.  
وإن تطبيق ذلك على عدد كبير جداً من آيات كتاب لغة الصين، وهو أرفع  
أسلوب بياني عرفته البشرية، وتطويع هذا المنهج لوصف كلمات كل آية  
وارتباطها بموقعها في التركيب ومعناه، لهو أكبر دليل على صحة المنهج  
وسلامته، وهو منهج لو أتبع التعامل لأهل الكوفة بمنهجهم الذي نهجوا في  
القرن الثاني للهجرة ولو أتبع التعامل به، ربما وصل إلى شيء من مثل هذا  
التصنيف.

ولي أمل كبير أن نرى تحليلاً لبقية أبواب النحو العربي يجمع فيها  
المؤلف شتات أبواب المعنى في مكان واحد، فلا تخلل الحركة الإعرابية،  
ولا تضيع فتحها الدلالية، ولا تذهب الكلمات خدماً للقاعدة منصرفاً عن  
المعنى، فيجمع فيه ما يفيد الشرط، والنداء، والدعاء، والرجاء والامتناء،  
كل باب وما فيه من مبانٍ، ثم يحللها تحليلاً وصفيًا، معتمداً على المعنى  
وطرائق تحليلية وسبل الوصول إليه، مراوحاً بين الوصف والمعيار، وبين  
القاعدة وما جاء في لغة القوم الذين وضعت القاعدة لتعين من شاء أن يحذو  
خطوهم على ذلك.

فتعتبر الدراسة الجادة التي أنجزها الأخ الدكتور خليل عمارة - في  
رأبي - من النوع الذي نحتاج إليه، فهي تضع القارئ أمام تصورات عميقة  
لدراسة اللغة تستند في جذورها إلى تراث راسخ ونسقي الجديد من  
مصادره الأساسية. وفي الحقيقة أنها أكثر من نقل لنظرية قديمة أو حديثة،  
إنها تفاعل مع كليهما ومحاولة جادة للإضافة، وهذا الأمر واضح من خلال  
هذا الكتاب والكتاب السابق له وفي نحو اللغة وتراكيبها، وإنما بحاجة ماسة  
لدراسة تحليلية متفحصه عميقة تثير الدرب للباحث المتخصص والطالب  
الجاد والقارئ المطلع في هذه المرحلة من حياتنا الثقافية، نحن بحاجة إلى  
اجتهادات علمية في مختلف الميادين وغير محصورة في رأي واحد قديم أو  
حديث، وكما هو معروف، من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ  
فله أجر.

فالمؤلف قد خبر هذا التراث خيرة واطمحة من خلال المراجع العديدة التي يستشيرها موافقاً أو محاوراً أو معدلاً أو رافضاً، وكذلك فإنه قد استوعب الحديث بشكل جلي، مع أنه في تراكم مستمر سريع، مدرسة تلد مدرسة وباحث ينجب باحثين مساندين أو معارضين.

أكرر إعجابي وتقديري بجهود الأستاذ خليل عميرة، وأمل أن يستمر هذا المطاء، وأن يفيد منه الباحثون الآخرون.

### واثق المؤلف

الدكتور سلمان العاني  
أستاذ علم اللغة واللغة العربية  
جامعة أنديانا  
أمريكا

## مقدمة

لقد أرسى الخليل بن أحمد والغيورون من علماء العربية القلماء - رحمهم الله ورضي عنهم وأرضاهم - دعائم الدرس اللغوي في أصواته وصرفه ونحوه ودلائله ومعجمه لتيسير تعليم هذه اللغة الشريفة (العربية) وتعلمها حرصاً منهم على أن تبقى على ألسنة الناطقين بها سليمة خالية من اللحن، وليحذروا من ليس بعربي حذو العرب في لغتهم فينطق كما ينطقون ويعبر كما يعبرون.

ولكن القواعد التي وضعها الرعيل الأول من العلماء الصالحين، والسهج الذي ساروا عليه، أصبح - في ما بعد - حرفة احترفاً من كان يريد لهذه اللغة ما أراح لها النفر الصالح من العلماء القدماء، ومن لم يكن كذلك، فدخلت فيها زيادات فيها الفث ومنها السمين.

واستمرت المحاولات لتجديد القواعد القديمة تنابع إلى الأربعينات من هذا القرن، تقع في إطار واحد تقريباً، هو إطار العامل، تأييداً له أو ثورة عليه.

وكان من هذه المحاولات آراء معدودة في ظواهر لغوية معدودة، كما جاء عن تلميذ سيويه فطوب (محمد بن المستور) واحد قسم آخر منها صفة السهج المتكامل في التقديء ولم يمهل قدره ليضع سهجاً في الساء مكاملاً كما كان في التقديء ويهتل هذا بوضوح ابن معناه الفرطيد (أو العاس أحمد بن عبد الرحمن، أحد علماء المذهب الظاهري في القرن السادس الهجري). وقسم آخر من العلماء صرف همه لمحاورة الحركة

الإعرايه فوجهوا جهودهم إلى ماصرة العامه لتعلو على العصى، يدثرون  
دعوتهم، نلرة بالترعية في التيسير السحوي، وأخرى بالتيسير في الإملاء والحط،  
وثالثة بالإيهام بلع الأمة (المتخلفة) إلى مدارج الأخذ بالمحضارة وأساليبها  
بالتحلي عن كتبه العربية بالحرروف العربية والانصراف إلى الحرروف  
اللاتية

وما إن صدر كتاب ابن مضاء القرطبي - الرد على السحاة - في طبعة  
الأولى، وتحقق الدكتور شوقي صيف، حتى أحدث الرغبة في التأليف في  
التحديد السحوي تنوئي، يعتمد أصحابها على ما جاء في هذا الكتاب، إلى أن  
انصرفوا عنه إلى الأحد بالمنهج اللغوية الحديثة التي قامت في أوروبا  
وأمریکا وبلغت شأواً بعيداً.

كان من أبرز المحاولات التي قامت لتيسير العربية محاولة إبراهيم  
مصطفى في كتابه (إحياء السحر)، والمحاولات التي وجهت إليها وزارة  
المعارف من مصر بدعوى تيسير السحر، وما أثارته هذه المحاولات من ردود  
يعد من أبرزها المنهج الذي رسمه عبد المنعال الصعيدي في حلقات متتابعة  
جمعها أخيراً في كتاب أسماه السحر الحديث، وجمع فيه بالإضافة إلى  
محاولات وزارة المعارف محاولة الأستاذ أمين السحوي - وقد نشرت في كتابه  
مناهج تجديد - ومحاولة محمد عرفة، ومحاولات أخرى.

وربما كانت محاولة إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) لا نقل  
قيمة عن غيرها من المحاولات الأخرى، وإن كانت صلتها بما جاء في إحياء  
السحر كبيرة، أو فنقل: الصلة بين المحاولتين تكاد تبدو واضحة في أثرها  
الرئيسية، وإن كانت صلة الدكتور أنيس بالمنهج اللغوية الحديثة، ومحاولة  
الإفادة منها في الأصوات واللهجات أجدد وأقوى.

ولعل أنصح محاولة - بل المحاولة التي تمثل حجر الأساس في بناء  
المجددين في بلاد الشام وفي مصر - هي تلك التي سطرها شيخ اللغويين  
المعاصرين الدكتور تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية مساهم ومعتاد)،  
فترك هذه المحاولة - لما فيها من عمق الصلة بالتراث العربي القديم وقوة

الاطلاع على المناهج المعاصرة في مقامها عند الغربيين - أثراً بارزاً في مؤلفات زملائه من أساتذة الجامعات فضلاً عن الطلاب في قاعة الدرس .

وقد كان أمراً طبعياً أن يقف في وجه المحلدين عند مر أصوار القديم الذين يحرضون أشد الحرض على التمسك بالمنهج القديم في عرض المادة اللغوية وبخاصة ما يتعلق منها بالتراكيب وما يتصل بها من قواعد تبرير الحركة الإعرابية، فقد قضوا زمناً ليس باليسير ولا بالقصير يتفهمون أنفسهم بهذه الطريقة أو تلك، وإن تخلّوا عنها فإن ذلك يدفع خيالهم إلى أن يسح لهم حكاية تختلف ألوان حيوانها وتعدد ومضمونها واحد:

(ان في ما يأتي به ربائب الخواجات!!!! ما يقطع علينا لسبب الرزق!) فيحاول كل منهم الاعتماد على مقالة منشورة في صحيفة يومية، أو في مجلة أو حتى على ما يشيع على السنة الناس لتهجوا من يكتب في علم اللغة بأنه جاهل، أو سخيف، أو مفرض، أو ريبية منشور، أو حتى خارج على الدين مارق!!!!

وتبدو في أيامنا هذه فئة أخرى تفت على الطرف الآخر فتري في إنتاج أعلام الغرب ما لا يأتيه الباطل... فيرفضون ما جاء في مؤلفات علماء العربية الأفاضل، ويقتسون ما قاله سوسير وسابير وبلومفيلد وتشومسكي وغيرهم. تناصر هذه الفئة فئة رعناء - ونحمد الله أنها قليلة - رعناء هوجاء كانت قد اطلعت على شيء يسير مما جاء عند العرب القدماء، وعلى البرر اليسير مما جاء في مصنفات الغربيين، فأخذت تهاجم كل حديد وتحد من نفسها عدواً أرعن لا يرد عن القاء التهم مبدأ ولا يصددهم عن تلميق التهم إيمان، وذلك كله لأن ما يجود الله به على غيرهم لم يكن قد هداهم له

وها نحن نحاول هنا أن نقدم تحليلاً لعدد من أساليب العرنة، نجمع فيه بين المشي والمعنى، فلا نفعل الحركة الإعرابية ولا سبل سريرها، ولكنا نحاول أن نقدم لها تبريراً نعتك فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكره العامل، وإن كنا لا نفعليها، فقد أوردنا نظرية العامل عند العلماء مستعانة من

مصنفات أعلامهم وأساطينهم، ثم أعقبناه بآراء العلماء الذين رفضوا نظرية العامل.

لقد كان منهجنا في هذه المحاولة استكمالاً لما جاء في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» وتطبيقاً للأسس الرئيسية فيه وتعديلاً لما وجدناه بحاجة إلى تعديل استناداً إلى الحد الذي نراه واقعاً للغة العربية من المصحح الوصفي الذي قدمنا له بإيجاز في صدر هذا البحث.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن أهم المراجع التي استقينا منها مادة هذا البحث، كانت كتب نحاة العربية القدماء وأهم ما جادت به أقلام علماء اللغة في الغرب، وما توصلنا إليه من مناقشة هؤلاء العلماء في الغرب والشرق بالاتصال الشخصي.

وأرد هنا أن أكتب كلمة مودة نابعة من القلب إلى نخبة نابهة من طلابي، صلتهم بالترابط تمثل جنوداً عريقة بعلمة الغور، يدرسون ويفكرون ويمحصون، وأخذتهم من الحديث يشير إلى إصرارك بعيد الأبعاد لما يأخذون وما يدعون، فأكتب إليهم كلمة مودة صارعاً إلى الله أن ينفع بهم، فيقفوا موقف المطاه، إنهم أقلام واعدة حقاً، إلى من هم في مقام أبنائي، إلى: عاطف فصل محمد خليل، وحسين قرق، ومصطفى مغلول، وبلال فتحي سليم، والباحثات الحاديات. نسرين محمد عاتق، وقريال حسين وميسون محمد سالم.

اللهم إنا نسألك السداد في القول والعمل

أبو مطا

أريده - الأثنين ١٢ / ربيع الأول / ١٤٠٦ هـ

٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٥

## دليل الرموز الواردة في هذا البحث

|    |   |                                                     |
|----|---|-----------------------------------------------------|
| ←  | = | تؤدي، أو تحول إلى                                   |
| ■  | = | رمز المجموعة الخالية                                |
|    | = | كلمة مخرقة من الجملة التوليدية، حذف توليدي أو تحولي |
|    | = | Zero Morpheme                                       |
| ✓  | = | عنصر توكيد                                          |
| ر  | = | عنصر نفي                                            |
| ض  | = | ضمير                                                |
| م  | = | مبتدأ                                               |
| خ  | = | خبر                                                 |
| ف  | = | فعل                                                 |
| فا | = | فاعل                                                |
| فا | = | فاعل مندم لغرض التوكيد                              |
| ✓  |   |                                                     |
| مف | = | مفعول به                                            |
| مف | = | مفعول به مندم لغرض التوكيد                          |
| ✓  |   |                                                     |

C = تضمن.

الجملة التواء = الجملة التوليدية = الجملة الأصل = الجملة المنتجة

ض = ضمير عائد للتوكيد.

ل = رأس السهم يشير إلى الكلمة التي ترتبط بها الكلمة التي صدر منها السهم.

البؤرة = العمل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية.

الجملة التحويلية = الجملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل

= المعنى العميق.

= المعنى المقصود أو الدلالي.

A . B . C . . . . = مجموعات

تجزئة = E

R = رمز العلاقة.

ش = الإطار الكلي للجملة = الاستفراق للكامل

س = الإطار الجزئي.

رمز الفرضيات على الشمال يؤدي النتيجة على اليمين = |

= لا يساوي ≠

U = التلازم أو الاتحاد.



الكتاب للشيخ  
منتج وصفي  
الجميلة اللغوي



## أبجائيل بن أحمد وعيل النحر

«وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يمثل بها في النحر، فقبل له: عن العرب أخطتها أم اخترتها من نفسك؟»

فقال: «إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واحتلت أنا بما عندي، أنه علة لما علقته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلني في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبه النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة باتيها، بالخبر الصائق أو بالبراهين الواضحة والمجيب اللامعة، فكلماً وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، صنعت له وعطرت بياله محتملة لذلك، فجاز أن يكون الحكيم المياني للدار فعل فلان للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجاز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن صنع لغيري علة لما علقته من النحر هو ألق مما ذكره بالمملول فليات بها.»

يقول الزجاجي: «وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل رحمه الله عليه.»

الايضاح في علل النحر من ٦٥ - ٦٦.

ونقول: وهذا كلام عالم من علماء العربية القدماء، عسى أن يتنبه علماء العربية المحدثون، فيجلبوا فيه معنى من معاني تواضع أحد أساطين العلم من السلف الصالح، جعلنا الله على دريهم.



## تيسير النحو النحوي

اللغة نظام من الرموز الصوتية الاعتيادية التي يتم بواسطتها التعارف بين أفراد المجتمع<sup>(١)</sup> وتوضع هذه الأصوات للوصف من حيث المتحارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز الطوق<sup>(٢)</sup> ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات العطفية. وهذه الصفات تتميز لغة عن أخرى<sup>(٣)</sup> وتكون هذه الأصوات في نشأتها الأولى اعتيادية في ارتباطها بغيرها لتكوين اللبنة الرئيسية في اللغة (المعنى الصرفي) أو المورفيم، فالصوت المنفرد لا دلالة له في نفسه في معزل عن الأصوات الأخرى التي يتحد معها لتكوين الكلمة، فالصوت «راء» في الكلمة «ركض» لا قيمة له ما لم يتحد مع بقية الأصوات في الكلمة، وهو فيها ذو قيمة دلالية رئيسة، إذ بغيره لا تحمّل الكلمة مدلولاً عرفياً اجتماعياً يشير إلى ما تشير إليه الكلمة «ركض». ويكون اتحاد هذه الأصوات وتواليها في تشكيل صوتي [Phonological system] اعتباطي كذلك. فلو كان المتكلم الأول قد جعل من صوت الصاد في الكلمة «ضرب»<sup>(٤)</sup> في آخرها بدلاً من أولها، أو لو جعل صوتاً آخر غير صوت الراء في صوت الصاد، أو جعل بدلاً من صوت الباء ما أطلقها للإشارة إلى معنى حدث لصحة، نياً كان في ذلك غير أو مستند. ولكننا استعملنا نحن صوت الصاد لمستعمل الأول سابقاً. وبعد هذا الاتحاد الاعسطي ينبغي

(١) Block and Trajet, one line of Linguistic analysis

(٢) ص ١٢٦ طبع في القاهرة وتوضعه من ١١٤

(٣) ص ١٢٧ دليل لأعجاز، عبد جبار، ص ٩٢

المبنى بمعناه الذي يشير إليه ارتباطاً عرفياً اجتماعياً قابلاً للانتقال في معناه،  
فيشير إلى معنى أصل (معجمي) وآخر مجازي أو سياقي، غير قابل للخروج  
على النمط الصرفي الذي استقر بفعل الاستعمال. وتحدثت لصيغة موارد  
معينة، يحكم على من يخالفها إما بالخروج على عرف الأمة في لغتها، أو  
بالخطأ الذي يحتاج إلى تصويب، وإن كان هذا كثير الورد في الاستعمال.

يتكون معجم اللغة عادة من مجموع الألفاظ فيها، ومما تشير إليه من  
دلالات أحدث حدودها من الواقع الاجتماعي العرفي لهذه الألفاظ وصيغها  
واشتقاقها وتصريفها. وتتكون اللغة عادة من المعاني التي نصل إليها من  
اتحاد هذه الألفاظ في استعمالات حقيقية أو مجازية. ويكون هذا الاتحاد في  
إطار يفصده به نقل معنى بحسن السكوت عليه، ويخضع لمجموعة كبيرة من  
القواعد والقوانين الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، التي تعمل  
في آن واحد وفي إطار واحد، للوصول إلى المعنى المقصود، الذي يسمى  
«المعنى الوظيفي»، وأصغر إطار له هو الذي يسمى «الجملة» وقد شغلت  
دراسة الجملة، للوصول إلى ما فيها من معنى دلالي، النحاة والمناطق  
والفلاسفة وأصحاب الكلام قديماً وحديثاً. فمنهم من نهج منهجاً معيارياً  
اعتمد فيه على استقراء عدد من الشواهد في اللغة التي يريد دراستها ثم  
أخذوا بوضع القواعد والقوانين لهذه اللغة كما جاءت في ما درسوه من  
الشواهد، ومنهم من حاول الوصول إلى ما في أعماق نفس المتكلم وتفسير  
النصوص استناداً إلى ذلك، في حين ذهب قوم إلى الأخذ بظاهر النصوص  
للوصول إلى المعنى القريب فيها. ومنهم من شارك الفريق الأول في مرحلة  
من مراحل البحث، وهي جمع الشواهد والنظر فيها ورصد المتعائل منها، لوضع  
قاعدة نحوية تنطبق عليه وعلى ما جاء مقيماً عليه، ولكنهم اختلفوا عنهم في  
كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها، فقد انصرف الفريق  
الأول إلى دراسة المتعائل من الشواهد لوضع قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها،  
أو على قسم كبير منها، وما جاءهم محالماً لتلك القواعد عدوه خارجاً على  
القاعدة، شلداً، فأخذوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم ووضعوا له قاعدة،  
ويملكون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون

عليها ما كان في اللغة مثلها. فتأديهم فلك إلى صيرفة إيجاب مجرد لكل كيفية.  
تكون عليها الكلمة فكانت نظرية العمل، وكان القول بالأدوات الموجبة  
وعبر المختصة، وعمل كل من هذه وكان القول بالتأويل في ما يعجز العاقل عن  
إعطاء السبب المقصود، فقالوا: المقبول لفعل محذوف وجواباً أو جوازاً  
وقالوا: محذوف بأنه محذوف عن بعضه.

وقالوا: فاعل لفعل محذوف إذا كان بعد أداة الشرط مرفوعاً وإذا  
السنة انشقت<sup>(١)</sup>، ومفعول به محذوف بضمه المحذوف بضمه إن كان الاسم  
بعد أداة الشرط منصوباً مثل: إن زيداً لقيت فأكرمه.

أما الفرق الثاني، فقد أخذ يصف الظواهر اللغوية كما هي، ويستعمل  
فأخذ مرة تعتمد على التواتر التي تصل إلى فارتدتا لأن يتقدم الفاعل مؤنث  
يتأخر كما يتقدم المفعول به ويتأخر، وأن يلي الأداة مرة اسم وتكون فعلية من  
غير إضرائ في اللجوء إلى التباس والتأويل، وربما كان الذي  
مؤنث من أوائل الباحثين المتأخرين الذين وجهوا البحث نحو محاولة وحذف  
الظواهر اللغوية في زمان معين وتلك بعض، ذلك بعد أن كان حالتيوس من  
وجه اهتمام الباحثين لا يتركها لم يطرح كتابها يمكن أن يتعدى وجهة نظر أو  
نظرية تعتمد في التحليل اللغوي، فأراد ميوسر أن يدرس ظاهرة لغوية معينة  
في بيئة زمنية ومكانية محدودة، إنه لا يصرح عن أي عصر قطعي التحديد  
هاتين، يبحث الباحث عن النتائج المتأخر لأنها تقوم على أنها ليست قوية،  
فلو حصل اختلاط بين عصرين للقبائل، فلك ذلك يعني دراسة ظاهرة في منطقة  
محددة وليست، ظاهرة واحدة بنية، ولو حصل اختلاط زمني، لكان ذلك إلى  
دراسة ظاهرة معينة بصرف النظر عما يجري عليها من تطورات.

ولما كنا ندرس الظواهر اللغوية في اللغة العربية، الظواهر التي وصلت  
إليها عن العرب القدماء، مختلطة زماناً ومكاناً. فقد وصلتنا الشواهد اللغوية  
عن العرب من قيس وأسد وتميم وهذيل وبعض كنانة يهيم، الطائيس، ومن

(١) الإشفاق . ١

مجهولين لا يعرف إلى أي القبائل يتبعون، ووصلتنا الشواهد مختلفة من  
العاطلية وصلح الإسلام والمصر الأثوري وبعض من عاشوا في مصر بني  
العباس، لما كانت التواهد التي تفرسها مختلفة كما ذكرنا، فليدليس من  
المهام اليسيرة أن يقوم بالبحث بتبنيها زماناً أو مكاناً، وعلية أنه يتجه للراستها  
كما هي، وأن يصف كيف ترد في العربية، وأن يربطها بالمعنى من غير اسراف  
في تعليل أو تأويل أو قبيل.

لذا فإننا نوجه هذه الدراسة لدراسة اللغة العربية - أو لغوية قسم منها،  
يمكن أن يكون منهجاً لدراسة بقية ما فيها من أساليب بصرف النظر عن  
العمل والتعليل والتأويل. فنحن في المنهج الوصفي على النظر إلى  
المكونات الرئيسة في الجملة على أنها مبادئ صرفية تجسد أبواباً نحوية رئيسة  
في ذهن المتكلم، وأما المكونات الفروع في الجملة فإنها تمثل أبواباً نحوية  
فروعاً جاءت لإضافة معنى معين على الجملة. وإن لكل من المكونات الرئيسة  
موتماً أصلاً في الجملة يمكن أن يتحول عنه ليعنى في ذهن المتكلم. وقد  
يكون الوصول إلى المرض الذي يريد المتكلم عن طريق أحد العناصر  
الرئيسة في الجملة، أو التغير في تبنيها، أو عن طريق الحركة الإعرابية<sup>(١)</sup>.

ويقتضي المنهج الوصفي - في ما نراه - أن ننظر إلى الحركة الإعرابية  
المذكورة على أواخر الكلم في الجملة، فنصنعها ونبين فروعها في المعنى  
والنبي. أما ما لا يذكر منها في موقع معين لسبب معين فلا حاجة بالبحث  
ولا بالباحث ولا بالمتكلم ولا بالسامع له. نقول مثلاً: أكرم المتعلم التلميذ.  
فلا نستطيع معرفة من قام بالحدث، ولا من وقع له الحدث، إلا بوضع الحركة  
الإعرابية، إذ بوضعها يمكن أن يقيم المتكلم للعامل على المفعول أو يؤخره  
دون ليس في المعنى، فتكون الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية بغيرها لا  
يستقيم المعنى.

ونقول : علي مجتهد

محمد رسول

(١) وصلنا ذلك في الفصل الثالث من كتابنا «في بحر اللغة وبراكيبها»



ثم ندخل عليها أحد الزواضع فتصبح **مجتهد** . . .

كان علي مجتهداً

إن محمداً رسول

فلا يكونو للمحركة الإعرابية دور في المعنى، ولكنها ذات دور رئيس في مبنى الجملة، عندئذ تكون حركة اقتضاء لكان، على الخبر في الجملة الأولى، وحركة التفضاء على المبتدأ في الثانية. فتكون أفعالاً يتغير واقعها مستنداً أو مستنداً إليه. فد (علي) هو المستند إليه (ومجتهداً) هو المنفصلة في الجملة الأولى؛ و(محمداً) هو المستند إليه و(رسول) هو المستند في الجملة الثانية. وبما تغير أسماء هذه الألفاظ غي الجمل ذاتها إلى اسم كان وخبرها، واسم كان وخبرها، إلا انصراف إلى المبني على حسب المعنى. وإلى المعيار من غير احتضام بالوصف. إذ إن الجملة أصلاً للاخبار، فدخلت عليها (كان) في الأولى تنقل الخبر إلى الزمن الماضي، الذي يفهم منها ضمناً نفيه عنه في الحال. أما في الثانية فقد نقلت الجملة إلى درجة من درجات التوكيد بأن (رسول) . . .

هذا مجتهد

كان هذا مجتهداً

إن هذا مجتهد

فلا تظهر حركة إعرابية على (هذا)، ولكنها نعمة إلى تكثيرها، خصوصاً للقوانين المعيارية التي تنص على إن المبتدأ يكون مرفوعاً وعلامة الرفع الضمة هي المعرف، ولما لم تظهر عليه هذه العلامة ظهرت تحقياً للبقاعبة. وهكذا في الكلمة ذاتها بعد (إن) وجب أن تنصب بعلامة النصب في المفرد هي الفتحة. فقدرت اللفظة (هذا) في محل نصب ونقول: . . .

إن تدرس تنجح

فتظهر السكران على آخر الفعلين (فعل الشرط وبجواب الشرط) وهول . . .

إن تدرس فأنت ناجح

تظهر الحركة الإعرابية على الفعل ولا تظهر على الجملة الاسمية التي  
يقدر أنها وقعت موقع الجواب في الجملة السابقة.

ومما هو واضح من الأمثلة السابقة، أن الحركة الإعرابية تكون ذات أثر  
واضح في المعنى ولها وجود حسي في المبنى، وهذا النوع من الحركات لا  
يد من الأحذ به وعلة ركناً من أركان اللغة العربية بغيره لا تسقيم<sup>(١)</sup>

وتكون ذات وجود حسي في الجملة ولكنها لا تحمل قيمة دلالية،  
وهذه يجب الأخذ بها وعدها من أركان سلامة المبنى قياساً على ما جاء في

(١) أشاع بعض أئمة المتعلمين من المتسلفين الذين لا يوردون من هذين أكراس الخالص  
للوصول إلى عرض ويحسون وعرض شعوي جدير أن نأخذ بالتحلص من الحركة الإعرابية  
في اللغة العربية، وإنما على نفس أنهم رأوا أننا عندما وصلنا كلاً للحركة الإعرابية ونسبها  
الدلالية في كتابا وفي نحو اللغة وتركيبها ولكن عسى الصورة نضعهم إلى ما يشرب فيه ما  
يظن بأن عسى البصر، وصدق رب المر إذ يقول:

«إنها لا تعنى الأضمار ولكن تعنى الظروب التي في الصدور»  
هذه قضية بالغة لتتصل بمقدمات التي لا صحر لي هذه الدنيا بشيء فخره عند كطريق جزء  
يسير جداً منها فضلاً عن الحفاظ على كتاب الله ولغة التنزيل، ولكن سيورول عجبنا وعجب  
القاريء إن علمنا أن هذا المر المتسلق قد عد كبار العلماء من السلف الصالحين كبر تحية ومن  
هم في مستواه عنهم من عصاة السامعاء ومن الكافرين!!<sup>(١)</sup> وعد (الوهابية) رديف  
لبنائية!!

ولمزيد من التفصيل في القيمة الدلالية للحركة الإعرابية نرجع إلى مؤلفنا وفي نحو اللغة  
وتركيبتها الفصل الثالث، ويرى أن نقبس شيئاً يسيراً مما أثبتناه هناك . . . فالحركة  
الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تركيبها، وفي أقدم النصوص  
المعروفة فيها، وكان لهذه الحركات مدد في نفس العربي المتحدث العربية على سجيته، ولم  
يقبل عنه شيء من انسياق المثال التي جاءتها النحلة فيما بعد لأغراض تعليمية في بداية الأمر  
هي . . .

ويقول في ص ١٥٤ . . . فالحركة الإعرابية موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا  
محاولة لتبرير هذه الحركات، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع  
النحاة.

وجاء ص ١٥٥ . . . الحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية وهيئات أصيلة فيها،  
ينطق بها العربي ليعيد معنى معيناً، ثم يغيرها ليعيد المعنى الجديد معنى جديداً، وليس كما  
يرى بعض الباحثين . . . فقد كان عمل النحاة الأول وضع وصف هذه الحركات وكيف  
تنطق بها العرب.

لغة ثشان العرب، ولا يجوز استغلالها، إذ إن استغلالها يعد مخالفة لركن رئيسي من أركان المنهج الوصفي، وهو التيسر، القوي، أي القياس عليها جاء عن أصحاب الفطرة اللغوية العملية.

وغالبا ما يكون هذا النوع من التحركات، تحركات انثناء للكلمات، تدخل على الجملة التوليدية، كما في التواضع (ما يسمى بالأفعال والحروف) وأفعال المقاربة والشروع والزجاء، والجوازيم وغيرها من عناصر التحويل بالريادة<sup>(١)</sup>.

أما النوع الثالث من الحركة الإعرابية، وهو الذي لا يوجد له في الواقع الحسي للجملة، فإن القول به تصرف من الترفيع الفكري، وانحراف في مجازة القواعد والقوانين المعيارية، وانحراف عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يندرج منه المعنى شيئا،

ويقتضي المنهج الوصفي - فيما نرى - أن ننظر إلى الجملة المنطوقة على أنها المادة المنسوبة أو الموصلة لفكرة في الذهن، ولما لم يكن من السير وصف الفكرة في الذهن، فلذا نرى أن نصلها من الجملة المنطوقة بوصفها تجري في الدوائر للتعبير عما يراد أن تكون عليه التعليلات، والدال والمطلوب يكونان في جملة أصل وأخرى فرع، وقد تكون الجملة الأصل جملتك فوهاني النموذج العموي، المراد تحليلك ولنصل إلى بقية في الوصف (وصف المعنى)، نرى أن الجملة لها بنية رئيسة نسيها المصطلح النواة أو التوليدية، ولها معنى معين ولها أطر معينة، فإذا ما جرى عليها تغيير، ويكون التغيير بأحد عناصر التحويل، أو بأكثر من عنصر، وكل تحويل لا بد أن يكون له دور في المعنى. فإن كانت الجملة التوليدية ترتبط بالبنية السطحية، وهذه ترتبط بالمعنى القريب وتخضع لقواعد الأطر الرئيسة في البناء الجملي، أو في بناء الجملة، والتي نسيها قواعد التوليد، فإن الجملة بعد أن يدخلها

(١) من فصل القول في حد قليل، ولزوم من التصيل لتناول الفصل الثالث من كتابنا، في بحر اللغة وتراكيبها.

عنصر من التحويل تصبح جملة تحويلية، وتربط بالبنية العميقة، وهذه ترتبط  
 بالمعنى الذي يود التكتلم أن يعرف بناء الجملة له، وتخضع لقواعد  
 التحويل وقواعد التحويل، تبرز فيها بدرجة رئيسة وصف الحركة الإعرابية ذات  
 المعنى وذات الاقتضاء، طبقاً لما يسمى بالقياس اللغوي، وهو القياس على  
 ما جاء عن العرب لتأخذ الجملة اسمها من الوضع الأصل الذي يجب أن  
 تكون عليه اسمية أو فعلية، لئلا يرد ما يجري فيها من تحويلات بتقديم  
 أو تأخير أو زيادة أو حذف... تتصل بالمعنى<sup>(1)</sup>.

(1) أشاع بعض النصارى المتطمين عن لا يزيد عليهم على مجموعة من الثبات، ومن نسا  
 الله أن يرد عليهم بحولهم، كقوله تعالى في كتابنا وفي بحر اللغة ونراكبها، نظرية تشومسكي  
 وبهاجمها ولكننا عند التطبيق نتبع خطوات تشومسكي لسير عليها حرفاً حرفاً وكلمة كلمة  
 ولم نأت بكلمة واحدة تختلف عن تشومسكي. فلا قرابة في هذا أن عرفنا أنه يصدر عن  
 جهلاء بما يقوله تشومس وما يقوله نحن. ولا نغني بذلك أن من لا يعرف هذا وذاك جاهل،  
 ومبدأ الله أن يكون ما ما يشير إلى شيء من هذا، ولكن الجهل يكمن في أن يتصدر المرء  
 للحديث لو قل للتدريس واعطاء الرأي!!!!!! في شيء بجهل تاماً، ولم تكن له معرفة  
 بشيء من آراء العالم الأمريكي إلا ما كتبه في الفصل الثاني من كتابنا الملوكوي!!!!  
 ونرى هنا أن يتبين قسماً رئيساً من الفرق بين وجهتي نظريتنا وإن كنا نتفق على أننا نكتب آراء  
 نجعل العجلاً كما نجعل الصواب، وما الكمال إلا في الواحد الأحد.  
 ويري أن من المفيد أن نضع هنا ما كنا قد اثبتناه في كتابنا تحت عنوان "مفاهيم لا بد من  
 توضيحها"، ليس للفرق بين ما وراء وما يراه تشومسكي، وإن كنا قد اثبتنا سابقاً هذا العالم  
 الأمريكي، وقد منظرنا اعتراضاتنا بذلك في مكانه ولكن لنسعملت من الأسوار، حمله  
 الطغتم، وطبعه الملوذ، وحلته بهشي إعرافنا الناصية، وديده العرود والتفريس، وقوته  
 يتجهج... أنى له أن يهجم هذا!!!!!! أنى له أن يهجم هذا وعلمه لا يريد على كلام  
 (مهورش) حمله من مقالات لا صلة لها بالتحضيم كما بصرحون ثم أنفسهم بذلك!؟ وما  
 نحن نبيث شيئاً ما بيتنا من فروق

فروق وتوضيح

تياً فيما سبق ما يقصد بالجملة التوليدية أو التواتية أو التواتية، وقلنا بأنها الحد الأدنى من  
 الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبيننا الأطر الرئيسية للمحملة التواتية، والمعنى  
 الرئيس الذي تنظم له الكلمات في جملة تواتية، لسمية أو فعلية، وهما القول في أن أي  
 تعبير في الجملة التواتية يحول الجملة إلى جملة تحويلية، وبيننا عناصر التحويل التي تدخل  
 الجملة فتؤدي إلى تحويل في المعنى يتفق مع التحويل في المعنى الذهني، وهما القول في =

كل عنصر، وفي تداخل العناصر وتطبيقاتها للوصول إلى المعنى الدلالي التي تحيها الجملة، ويختلف هذا المعنى باختلاف التركيب، وقلنا بأننا نرى في وضع هذا المحار الدائم على الوصف ما يجنبنا البحث عن قصد المتكلم الذي يقفه تشويكي نقطة رئيسة في نظريته - كما أوضحته في موضعه - فري تشويكي أن على السمع أن يجتهد للوصول إلى حدس المتكلم الذي يعد ركناً أساسياً في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، في حين إننا إذا وصمنا سبيلاً نسير فيه نحول المعنى من جملة إلى أخرى متأخراً من اللغة وقياساً على ما جاء فيها على السنة المتجددتين بها سليفة، فإذا ذلك سبقتي عن البحث عن حدس المتكلم التي ليس من الوجه الوصول إليه إن لم يكن من المستحيل، وقد عمل شابر *Shaper* الجاهل بالظن الطرز أو قبلها للوصول إلى ما في ذهن المتكلم، ولكنه لم يتمكن من ذلك، وكانت هذه الخطوة بخاصة من أهم ما أثر عليه زيه بلومرود *Blumrod*، حيثاً أن البحث عما في نفس المتكلم يترج بالبحث في كثير من قضايا علم النفس التي لا تقبل البحث الفيزيائي بل فيسده كثيراً عن الوصول إلى المعنى الكامن في الجملة، والتي يمكن أن يلاحظ منها اضطراباً على ما فيها من أصوات ومبادئ صرفية تنظم في ترتيب تحوية، ويزي بعد ذلك أن عليها أن توضح ارتباط كل من الجملة التوليدية والتحويلية بالمعنى الدلالي، فزاد حين المعنى الذي يكون في كل منهما، وصلته بالصورة الذهنية الكاملة في ذهن المتكلم.

ترتبط الجملة التوليدية بالصورة الذهنية الأولى للمعنى الذي يرمي إليه المتكلم أو يقصد، فغير عنها بجملة يمكن أن تخرج في أحد الأطر الرئيسة للجملة التوليدية - التي أوضحتها سابقاً - وتكون جملة تحوية بسيطة لا تركز فيها على شيء وإنما يهتلك عنها المتكلم أن ينظر عبراً يوجهه إلى السمع، وبذا فإن الجملة التوليدية ترتبط بها البنية البسيطة للتفكير، وهذا نسمي هذه خلافاً لما قصد تشويكي *SS. S. Surface Structure* البنية المسطحة ولا يقصد بالمسطحة التركيب الظاهر أو الوجه المنطوق من الجملة، بل هو تصوير يقصد به قرب المعنى وعدم دخوله في التركيب الجملي الذي يشير إلى معنى متحرك من المعنى الجوهري - إلا إلى المعنى المركب، وفي هذا نقطة اختلاف جلوي عما يذهب إليه تشويكي، فالجمل

علي مجتهد

محمد رسول

مجتهد علي

بلغ محمد رسلك

جمل توليدية تحمل عبراً أو معنى قريباً *SS.* ولكنها لا يدخلها عنصر من عناصر التحويل، وإنما تتحول في ميناها إلى جملة تحويلية وفي ميناها إلى معنى آخر غير المعنى الذي كان لها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو... فتقول:

إن علياً لمجتهد

والله إن علياً لمجتهد.

محمد الرسول.

على وجهه.

.... بلغ

نقل المعنى إلى معنى مركب هو التوكيد في جزء من أجزاء الجملة أو فيها كلها، وهكذا يجب أن يفهم السامع، فلو سمع السامع مثلاً علي يجتهد، فإنه يدرك أن المتكلم يقصد بتقسيم الفاعل عنابة واحتمالاً به، وإن لم يكن المتكلم يرمي إلى ذلك، فإنه قد اختار ترتيباً كان يعني أن يختار غيره، وهكذا لو نطق أحد الجمل في المجموعة الأولى (التوليدية أو المواة أو المستجبة) بنشئة صوتية صاعدة فقه قد نقل الجملة إلى الاستفهام أو الإنكار أو وهذا ما يجب أن يفهم السامع، فإن ذلك من شأنه أن يقنن المعاني ويضعها في قوالب يتفهمها المتكلم ولا يضل في طريق الوصول إليها السامع، ولا نحتاج معها إلى البحث عن حدس المتكلم intuition، ويكون المعنى التحويلي الجديد الذي تصفه الجملة التحويلية هو المعنى العميق، وتقصد بالمعنى العميق D. S. Deep Structure المعنى الذي يرمي إليه المتكلم ويهدف الوصول إليه أو يهدف توصيله إلى السامع بعبارة يحلول أن يرتب كلماتها من جديد، أو أن يطفئ سها، أو أن يردد عليها أو أن يغير في الحركات الأصل التي كانت لها، أو أن ينطقها بنسبة صوتية جديدة عهد المعنى الجديد. وما هو جدير بالذكر أن الجملة التوليدية المتضمنة S. S. تخضع لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات سلامة البنية الشكلية، فإن قال القائل:

أصدر الولدين الكتابين

فإن هذه ليست بجملة، لأنها لا تراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللغة العربية، وربما كان ما جاء به أبي مبياه القرطبي في قول العليل (الأول تعليلاً سلباً مقبولاً) لا يقبل من للحركة الإهراية ويبدوها هي سلامة البنية الشكلية. فإن كانت الجملة سليمة في معناها، فإنها يجب أن تهر بمنطقة القياس اللغوي، ويقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظير لها نطقت به العرب، فلو قال قائل:

بلغ محمد الرسالة

لكانت جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الإخبار عنه، ولكن إذا صدر المتكلم ترتيب

الكلمات هكذا:

أ) محمد بلغ الرسالة.

ب) بلغ الرسالة محمد.

ج) الرسالة بلغ محمد

د) محمد الرسالة بلغ

وإن لكل معانها العميق الذي هي من المتكلم ويفهم السامع، أما الجملة الأخيرة (د) فعلى الرغم من أن السامع يدرك أن فيها معنى، إلا أنها لا تعد حتمه لأنها لا تحسن القياس اللغوي، فزرد لأنه لم يرد في لسان العرب ما يمكن أن يقدر عليه هذا شريطة - إلا

قياساً على عمل اسم الفاعل كما إن جاز الترتيب كما في الأمثلة (أ، ب، ج) فإن الحصة  
 نخرج من منطقة النحو التوليدي وقواعده Generative Rules لتدخل في منطقة النحو التصوري  
 Transformational Rules الذي له قواعده وقوانينه ومفاهيمه وتمثل هذه الدورة كما يلي



أولاً اسم الجملة بعد التحول كما كان قبله، ولكن كلمة التحول تشير إلى أن  
 معنى الجملة قد انقلب إلى، ويبنى الاسم أو الرفع الذي أعطي لكل كلمة في تركيبها  
 التوليدي هو فاعله في تركيبها التصوري، وهنا توردية المعنى في التحول، فكل تحول يكون  
 لمعنى، فالجملة: الرسالة بلغ محمد تكون فيها كلمة الرسالة هي المفعول به المقدم لغرض  
 التوكيد والفتاى، ولي الجملة: محمد بلغ الرسالة، تكون كلمة محمد هي الفاعل ولكنه مقدم  
 لغرض التوكيد، وفي كل منهما معنى عميق فحسب جملة تحويلية فعلية وبها تكون البنية  
 السطحية S. S. هي البنية التي تكون في الجملة النواة التي تضبطها القوانين والقواعد التي  
 تحكمها في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في تلك الجملة O. R. أما البنية العميقة D. S.  
 فهو المعنى الذي تخصصه الجملة التحويلية المتناضبة لقواعد النحو التصوري T. R. والتي  
 تهدف تطبيق المعنى المراد التحول إليه أو التركيز على جانب من جوانبه عملاً في معنى  
 خبري من مباني الجملة، وما لم تكن هناك حاجة للتحوّل في مواقع الحكم أو المباني الصرفية  
 لأمر يتعلق بالمعنى، فإن المسحورين مطالبان:



فإن كانت تلك هي الحالة، فإن في الجملة عدداً من الكلمات، تعد الأركان  
 الرئيسة فيها، وعليها تقوم قواعد بناء الجملة في الأصل، تلحق بها بقية كلمات الجملة، فتأخذ  
 مواقعها في ضوء قواعد النحو التوليدي<sup>(١)</sup>، وقد يسأل سائل عن الأسس التي بنيت عليها في الحكم  
 بأن ما سمي تركيب الجملة التوليدي هو الأصل ولأن الجملة التحويلية هي جملة ناتجة، فنقول بأن  
 اللغة العرب القديمة قد وصفتها الجملة العربية في قسمين: إسمية وهي التي تبدأ باسم مرفوع

(١) وانظر: N. Chomsky, Aspects of theory of syntax, M. I. T. Press, 1978, PP 10, 15 - 188, 139.

(٢) وانظر: J. S. S. Word order in Sanskrit and Universal grammar, Mouton, 1967, P. 8.

أو ربما يقوم مقامه، وفعلية وهي التي تبدأ بعمل، ويكون ترتيب كلمات الجملة في هذين القسمين عالياً مطابقاً للتعليمين VSO, SVO على حد سواء، وهنا يأتي سؤال آخر أي النظامين إذاً يحقق البنية التحتية، وأيها يمثل البنية السطحية؟ للإجابة، لا بد من اتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الجمل، وهذه هي الخطوة الأولى في الدراسات اللغوية، والتي تقوم على إحصاء الشواهد من أقوال الناطقين باللغة (أو من كتب التراث في حالتنا هذه)، ثم تكون الخطوة الثانية بدراسة المناسبات التي ييلت فيها الشواهد والتراكيب الصرفية لبيان الغرض المقصود من كل تركيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها المباني الصرفية في التركيب لتتحقق ذلك الغرض، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي المقابلة بين نظامي التركيب الواحد VSO, SVO اللذين يشيران إلى المعنى ذاته مع الإشارة إلى الاختلاف في درجة التوكيد أو الإنصاح أو الاهتمام أو الصيغة...، وأخيراً تأتي مرحلة استيعاب القواعد الصوتية والقوانين اللغوية التي يتم في صونها ترتيب الكلمات في كل تركيب لتحقيق المعنى المقصود، فالجمل التي تشير إلى تعبير في ترتيب الكلمات تشير في المعنى هي التراكيب التي تمثل البنية التحتية أو العميقة D. S.، فنطرح منها مجموعة القواعد الصوتية والقوانين اللغوية التي تحت الجملة الأولى في صونها R.، فنلاحظ ما يطرأ على هذه الجمل من تغيير في مواقع كلماتها وما يلحق بها من حذف أو إضافة. فنوصف كل حالة وصفاً دقيقاً، ثم تتم دراسة هذا الوصف لرصد مجموعة قواعد وقوانين النحو التحويل (1) T. R.

يرى تشومسكي أن الركن الرئيسي الذي يجب أن تحفظه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد الغرض (وحنس النكلم) من التركيب اللغوي وإظهاره من العلاقات الصوتية القائمة بين الأبواب الصوتية التي تنتمي إليها كلمات التركيب (2)، ولذا فإن القول بأن العمدة العربية نسير في بناء تراكيبها الأصيل على النظام SVO يعتمد بدراستها عن المنهج الوصفي القائم على تتبع المعنى ووصف الكيفية التي تنتظم عليها المباني الصرفية للتعبير عن ذلك المعنى، وينحو بها نحو التحليل القائم على

$$S ? \rightarrow \text{Subj} (S) NP + Pred.$$

ولا مبرر لهذا التحليل إلا الوصف الظاهر السريع لكثير من الحمل شائعة الاستعمال في العربية المعاصرة: على قدم من المدرسة، حمد سافر أمس، خالد قبلي في السوق...، ويكون تحليلها كما يلي:

$$SVO = S(NP) + Pred (VP)$$

وهذا يختصي البحث عن مجموعة من القواعد التحويلية التي يتم في صوتها نقل المعنى =

(1) أنظر Greenberg, Some Universals of Grammar With Particular reference to the order of Mean- ing and elements, P. 190-FF

N. Chomsky, Aspects of theory of Syntax, p. 20 ff., 34-35 .

(2) أنظر



الرئيس في الجملة (بؤوتها) - - وظل الاسم المتكلم فيها، إلى موقع آخر للوصول إلى المعنى المراد، وإعادة هذين الركنين الرئيسين إلى موقعهما الأصلي في الجملة، فإن المعنى يبدو أقل تأكيداً في ذلك للركن منه في الجمل في تركيبها الحالي. ويبدو كذلك أن مجموعة القواعد التحولية التي تلزم في هذا التحليل تشتملها قواعد التحليل الأول VSO، والتي بحاجة جادة إليها، فهكذا يمكن تحليل الجملة التالية مثلاً:

محمد بلغ رسالة

$$SOV = S(NP) + V(VP) \supset V + S(Pron) + O$$

في حين يكون تحليل الجملة ذاتها طبعاً للترتيب الأول كما يلي:

$$VSO = VP \supset NP + O$$

ولو افترضنا تبعاً لذلك تحليل مثل هذه الجملة كما يلي (1):

$$S \rightarrow e = VP + NP$$

لكان تحليل الجملة في صوته كما يلي:

$$? \rightarrow e = VP(VS) + NP(O)$$

وهذا يعني أنها تصير طبعاً للمضج الثالث المذكور سابقاً، يوضحه بالرسم التالي:

$$Q \rightarrow V + NP$$

وهذا ينطوي مجموعة كبيرة من القواعد والقوانين التحولية التي يتم طبعاً تحليلاً لها من موقعه ليحصل على الركنين الرئيسين الثابتين في الجملة V, O، ولكن هذا المنهج وإن بدا له الاعتماد على المنهج الوصفي، إلا أنه يقترق قاصراً عن الوصول إلى البنية العميقة للتركيب إلا باستخدام مجموعة معينة من قواعد التحول لا تزيد البحث والباحث إلا جهداً عن اليسر في الوصول إلى المعنى.

ولسرى البنية العميقة وارتباطها بالجملة التحولية، والبنية السطحية وارتباطها بالجملة

النواة أو التوليدية، ننظر في الجمل التالية:

أ/أ - جده علي VS

ب - مات علي VS

ج - قابل علي عائداً VSO

د/أ - علي حضر SV [S (Pron)]

ب - زيد مات SV [S (Pron)]

ج - علي قابل عائداً [SV [S + (Pron) + O]]

(1) وانظر - F. Anshen and E. Schreier as focustransformation of modern Arabic language, 1968, pp. 44, 292.

فإن الجملة (١/٢، أ، ب، ج) طبقاً لتبنيج لعل البصرة تكون من الجمل الاسمية، لأنها تبدأ باسم مرفوع، فالاسم في لولها مبتدأ والجملة بعده خبره، ومرتبطة به وجوباً برابط يعود عليه وهو الضمير المستتر، وقد وضعت بين قوسين (Pron)، ويعرب فاعلاً للفعل، الفعل الذي هو في حقيقة الأمر موضع الحدث الذي قام به الاسم المقدم<sup>(١)</sup> كما هو الحال في (١/١، أ، ب، ج) وربما كان التقديم لأمر يتعلق بتوكيد جزء من أجزاء الجملة، يقول ابن يعيش: ( . . . ) وذلك نحو قام زيد وسقوم زيد، وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل، وتؤكد اعتراضهم عن المعنى هناك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل قلت - زيد قام، لم يكن هناك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ أو خبراً محرفاً لمعامل المعطية<sup>(٢)</sup>، فإذا تابعنا التحليل في ضوء هذا النظام فإننا نجد أن النظام اللغوي الذي جاءت منه<sup>(٣)</sup> مبتدأ وخبر، وفعليّة مكونة من فعل وفاعل مقدر ومفعول به وهذا التحليل SVO هو وصف التركيب المنتج أو التوليدي الذي يضم المعنى الأول للصورة الذهبية عن المتكلم Surface Structure ليس غير، في حين أدرك النحاة القدماء، معظمهم، البنية العميقة والتحول في المعنى الذي يتم له التحول في المعنى، Deep Structure، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف اللفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخي في الألفاظ من حيث هي العاقد ترتيباً وظيفياً، وإنك تتوخي الترتيب في المعاني وتعمل المكر هناك»<sup>(٤)</sup>، فيكون ترتيب الكلمات في تركيب جمل معين بطريقة معينة ليحقق معنى يريد المتكلم، وهكذا يجب أن يفهم السامع، فيقدم ويؤخر معاني التركيب ليصل إلى ما يريد من معنى! ويقول رايت Wright: إن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في اللغة العربية، هو أن الأولى تصف حدثاً، أما الثانية فتصف شخصاً أو شيئاً، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلا إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإن هذا يكفي لأن يكون سبباً للتمييز في مواقع الكلم<sup>(٥)</sup>، وهذا يعني الجملة جملة واحدة تضم معنى مختلف في أهمية أجزائه وتوكيدها عما كان عليه قبل هذا التقديم

وإذا أعدنا دراسة الجملتين (١/١، أ، ب، ج) نرى أنها تنطبقان على التبعج الأصل VS، ونعتقدان المعنى الذي يرمي إليه المتكلم من الظم بين الفعل (جاء) والاسم (عليه) وبين الفعل (فعل) والاسم (علي، خالداً)، فانطبقتا بذلك على قواعد الجملة التوليدية O R، لو أن قواعد التوليد هي التي استعملت لساء كل من الجملتين للتصير عن المعنى القريب أو البعيد

(١) وانظر S Smith and D Wilson, Modern linguistics, the result of Chomsky's revolution, Indiana Univ Press 1979. p. 181 ff

(٢) شرح الفصل ٧٤/١

(٣) دلائل الإعجاز . ص ٩٣

(٤) W Wright. A grammar of the Arabic Language, 3rd ed. Cambridge University Press, Vol. ١ p 25

السطحية S.S ولكنها في (V/A، ج) تحولاً إلى SVO حيثما تولى التحويل TR تتضمن معنى جديداً D.S بتقديم الفاعل على الفعل أو بتقديم الجزء الذي يرد العناية به، وإذا احتاج التكلم إلى مزيد من التركيز أو صرح بقصد الفعل شيئاً يعود على الاسم المتعلق بزيده حناية وتوكيداً، ويحرب توكيداً لفظياً، بصرف النظر عن القول بأنه الظاهر لا يؤكده، بمصرح أو العكس<sup>(١)</sup>، ويكون تحليل الجملة:

$$SVO \Rightarrow S(NP) + V(VP) \supset V + NP(Pron) + O(NP) \Rightarrow$$

$$[ [ [ S + V + O ] ] + [ Pr + V + O ] ]$$

في حين إن تحليل الجملة في ضوء صيغ فعل الفقرة يتفق مع طريقة النظر اللغوية العاصرة كما يلي:

$$SVO \Rightarrow SVO \left\{ \begin{array}{l} S + V + O \\ Agent + V + O \end{array} \right\}$$

فالاسم المتقدم هو فاعل الفعل الذي يأتي، ولكنه قد قدم لحرص في المعنى، فهو فاعل مقدم في جملة تحويلية فعلية.

وعكس أن يرتبط التقديم بمصرح تحويل آخر، هو العدة الصوتية، فنقول طائر يتكلم ١٩ VS  $\Rightarrow$  SV

عدوك يحترمك ٢ VSO  $\Rightarrow$  SVO

فالتركيبان في أصلها التوليدي ويتكلم طائر، يحترم عدوك إياك، ولكن موضع اللفظة والعجب لا يظهر في هذا النوع من التركيب يجري تحويل في الحملين بتقديم موضع العجب واللفظة، ثم تنطق كل جملة باللفظة الصوتية التي تخص انتقال المعنى إلى اللفظة، بلفظة صوتية صاعدة بعد أن كانت تنطق بلفظة صوتية منبوبة، وقد حُرر اللفظة عن اللفظة الصوتية الصاعدة في مثل هذين المثالين بأنها من الاستهزاء بحروف الأدلة، والتقدير عندهم أطائر يتكلم ١٩ عدوك يحترمك ٢، ولا ريب، إن المعنى التحويلي العميق مع ما في الحملين من التثنية واللفظة الصوتية واضح مختلف عن المعنى الظاهري في الحملين التوليديين.

وأما أمر التحويل فإرار المعاني التمهيدية التمهيدية التي تؤديها اللفظة بتراكيبها المختلفة، التوكيد والنفي والإخبار والتوسيع، والإيجاز والمصاحبة والبلاغة، الخ، بصرف النظر عن تماثل عناصر اللفظة في الأثر الإعرابي الذي تحركه عمل الكلمات التي تعيها، فيمكن أن يجمع في المعنى مثلاً كل الطرق التي تؤدي معنى النفي ولا أثر للحركة فيها في المعنى وهكذا في التوكيد وغيرها، ويظهر أن الحركة الإعرابية على أنها حركة إقتضاء لهذه الأداة أو تلك مع الاعتناء بمعنى الذي يريد التكلم بإدخال هذه الأدوات في الحمل، وكذا المعنى الذي يعينه السامع عند سماع الحمل التي فيها هذه العناصر

(١) انظر شرح الفصل ١٢/٣، ١٩٩، ١٤١/١

وإن كنا نرتضي الانصراف عن الخوض في البحث الطويل الذي قام به النحاة العرب القدماء للتفريق بين الجملة والقول والكلام<sup>(١)</sup> إلى السحت في الجملة بحثاً وصفاً انطلاقاً من التعريف الذي ترتضيه وتأخذ به عن ابن يعيش مع تعديل يسير، بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحس السكوت عليه<sup>(٢)</sup> فإن هذه الجملة يمكن أن تتكون من كلمة واحدة مثل الأسد، المروعة، صه، وأف.

﴿الله﴾ في الآية: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقين الله﴾<sup>(٣)</sup>. والكلمة (جبراً) في الآية: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً﴾<sup>(٤)</sup>

أو من كلمتين كما في: هيهات الحق

حضر زيد

زيد مجتهد

أو من أكثر من كلمتين كما في: أكرم علي خالداً

إن تدوس فتجع

إن تعضر فانا حاضر

أعطيت زيدا درهماً... الخ

وبدلاً من تفصيل القول في تصنيف هذه الجمل إلى اسمية وفعلية كما فعل النحاة القدماء اعتماداً على تعريف وضمومه لكل من الجملة الاسمية والفعلية وارتضوه (أقصد جلّ نحاة البصرة)، بأن الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم صريح مرفوع أو مؤول في محل رفع. أو اسم فعل (عند ابن هشام)، أو هي التي صدرها حرف (غير مكفوف) شبه بالفعل<sup>(٥)</sup>، ويأن

(١) انظر تحليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث، فقد حصلنا القول هناك

(٢) وانظر: شرح الفصل، ١٨/١-٢٠، المختص ٣٢/١، وكتاب صيوبة ٧/١

(٣) لقمان ٧٥، الزمر ٣٨

(٤) النحل، ٣٠.

(٥) وانظر: المسح ٨٠/١، والفتي، ٣٧٦/٢

الجملة الفعلية هي التي يتصدرها فعل تام أو ناقص مثل:

حضر علي .  
ضرب المجرم .  
كان علي حاضراً .  
أدوس<sup>(١)</sup> .

بدلاً من تفصيل القول في هذا نقول بأن تصنيف الجملة يجب أن يمر  
بمرحلتين<sup>(٢)</sup> :

الأولى : أن تصنف الجملة بحسب انطباقها على التعريف الأول الذي  
أخذنا به من ابن يعيش فتكون جملة توليدية، وتقصّد بالتوليدية: التي  
تتكون من عدد من الكلمات الرئيسة فيها. بغير نقص أو زيادة، فإن نقص  
منها جزء احتل معناها، وإن زدت فيها حتى عرقت آخرها فإبانه زيادة في  
المعنى، فالجمل التي تقع في أي من الأقسام الكبرى التالية تكون توليدية:

اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه + مسند  
..... = مبتدأ + خبر

شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة = مسند + مسند إليه.

= خبر + مبتدأ

فعل لازم + اسم = فعل + فاعل

فعل متعد + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مقدراً) + اسم

منصوب + اسم منصوب ... = فعل + فاعل + مفعول به (١) أو (٢)

أو (٣).

فعل متعد + ضمير + اسم مرفوع = فعل + مفعول به + فاعل.

(١) وانظر: السابق.

(٢) يوجز القول فيها هنا، وقد صلتنا في كتابنا في نحو اللغة وتراكيبها على الرجوع من شاء العاصم

إلى الفصل الثالث

فهذه جمل توليدية غايتها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو  
 المحاطب ليس غير، دون توكيد، أو نفي، أو شرط، أو نداء، أو تحدير، أو  
 فخر، أو تعظيم، أو اختصاص، أو إغراء، . . . الخ. فإن قصد المتكلم أن  
 ينقل للسامع آياً من هذه المعاني أو سواها فإن عليه أن يحول الجملة من  
 إطارها هذا إلى إطار آخر، مستخدماً أحد عناصر التحويل التالية<sup>(١)</sup>:

- ١ - الترتيب
- ٢ - الزيادة
- ٣ - الحذف
- ٤ - الحركة الإعرابية.
- ٥ - التنعيم.

وتسمى الجملة عديئة الجملة التحويلية وقد يتم تحويل الجملة  
 بعنصر تحويل واحد، أو قد يوضع أكثر من عنصر واحد فيها، وكل تحويل لا  
 بد أن يكون لغرض في المعنى، أو بسبب منه.

الثانية: أن تأخذ الجملة اسمها الثابت في الاسمية أو الفعلية في حال  
 وجودها في مرحلة الجملة التوليدية، كما يقول السيوطي: والعبرة بصدر  
 الأصل. فيقال إن الجمل:

محمد مجتهد

علي حاضر

في البيت رجل

جمل اسمية ولكنها توليدية، فهي توليدية اسمية ترمي إلى إيصال معنى  
 دلالي هو الأخبار المجرد، وأما الجمل:

حضر علي

أكرم زيد عمراً

أكرمني علي

(١) صلتنا القول فيها في التصل الثالث من مؤلفنا في نحو اللغة ونراكيبها

مفعول تحويلية فعلية، تحويلية لأنها تكون من المفعول الأخرى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه من غير نقص أو زيادة، فعلية أو اسمية لأن المفعول الرئيسي فيها ما هو في صدرها أصل المفعول اسم في الاسم، وفعل في الفعلية. فإن أضفنا أي عنصر في صدر الجمل الاسمية، فإنها تتحول إلى جمل تحويلية، ولكنها تبقى اسمية بصرف النظر عن عنصر التحويل الذي يطرا عليها، فتقول:

كان علي مجتهداً  
 إن علياً مجتهداً  
 ليس علي مجتهداً  
 الخ

هذه جمل تحويلية اسمية جاء عنصر التحويل في الجملة الأولى للإشارة إلى الزمن الماضي، وفي الثانية لتوكيده وفي الثالثة لتفي وتوكيد الخبر منفيًا. وكذلك الحال في أمثلة المجموعة الثانية، إذ يمكن القول:

- ١ - زيد حضر
  - ٢ - أحضر زيد
  - ٣ - زيد أكرم خالدًا
  - ٤ - خالدًا أكرم زيد
  - ٥ - بكرم خالدًا زيد
  - ٦ - لن بكرم زيد خالدًا
  - ٧ - لم بكرم زيد خالدًا
- الخ

وتنفي هذه جملاً فعلية ولكنها أصبحت تحويلية، جاء التحويل في الجملة الأولى لتوكيد الفاعل، كما يقول سيويه «وأبو حيان وسعيرهما من التحلة: هو العرب إن أرادت العتية بشيء قدمت».

وفي الثانية لتحويل الجملة للاستفهام بعنصر الزيادة، وهي الثالثة لتوكيد

الفاعل (وهذا هو مذهب أهل الكوفة) وفي الزاوية لتوكيد المفعول، وفي الخامسة لتوكيد المفعول على الفاعل، وفي السادسة لظني لاحتمال وقوع مضمون الجملة. وفي السابعة لظني وقوع الخبر في الماضي... وهكذا...

وهذا ما يجب أن يفهمه السامع سواء أسار عليه المتكلم أم حابه لجهله بأساليب اللغة، فالكلمات تخرج في تركيب جملي معينة عما في ذهن المتكلم ومطابقة له، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف لفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألقاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك»<sup>(١)</sup>. فإن كانت الجملة التوليدية تضم المعنى السطحي، والسطحي هنا تعني العكراً الإخبارية في أبسط صورها، فإن الجملة التحويلية تتضمن المعنى العميق، والعميق هنا هو المعنى العميق في التركيب الجملي زيادة على المعنى الأصل أو مخالفاً للمعنى الذي كان في الجملة التوليدية التي هي الجملة الأصل أو الجملة المحايدة<sup>(٢)</sup>.

وليكون تحليل الجملة تحليلاً تاماً يوصل إلى المعنى الدلالي، لا بد من أن تتحدد مستويات التحليل اللغوي اتحاداً تاماً في نظرة تحليلية متكاملة، فالمستوى الأول، وهو مستوى التحليل الصوتي-الفونولوجي تحدد فيه الفونيمات المكونة للمورفيمات في الجملة، وفونيمات الصوائت وفونيمات الصوائت عليها، لئنم في ضوئها تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم، وهنا يكون البحث في المستوى الثاني وهو المستوى المورفولوجي، فيحدد مبنى الكلمة؛ أي فعل مضارع أم ماضٍ أم...، أو هي اسم فاعل أم مفعول أو صيغة مبالغة أم...

وهل هي مفرد أم مشى أم جمع، وإن كانت جمعاً فهل هي سالم أم

(١) دلائل الإعجاز، ص: ٩٣.

(٢) انظر مبرينا لأن بعد الجملة المحايدة هي الأصل في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها»، وانظر رأي الدكتور داود عبد في مقاله «البنية الداخلية للجملة العملية في العربية» مجلة الأبحاث، كلية الآداب - الجامعة الأمريكية - ١٩٨٣.



تكسيه وهل هي مؤنث أم مذكرة - الخ -  
وبعد ذلك يأتي فوز المستوى الثالث وهو المستوى التوكيدي ويتم فيه

أولاً : تحديد حاجة الكلمة الأولى في الجملة إلى الكلمة التي تليها  
ثم التي تليها ثم . . . إلى آخر الجملة، فإن كان الفعل لازماً مثلاً احتاج إلى  
فاعل (إلى اسم مرفوع بعده) أما إن كان متعدياً فإنه يحتاج إلى مفعول بعده  
أو بعد الفاعل، فإن كان مؤنثاً أخذ الفاعل مطابقاً له، وإن كان مبدئياً للمجهول  
احتاج إلى ما بعده على غير حاجة اللازم، وكذلك تحدد اللاصقة التي  
تحتاجها الكلمة في ضوء ما تقدمها أو جاء بعدها في الإطار الجملي  
المتكامل، فيقال مثلاً:

أنا + فعل مضارع

ولا يقال أنا + فعل مضارع

ويقال : الطالبان يدرسون + أن

ولا يقال : الطالبان يدرسون أو

يدرسون + ون.

وهكذا في : نحن ندرسون، بلاصقة متقدمة تعني النون وليس الياء أو  
الهاء أو غيرها.

وثانياً: يتم فيه تحديد الحركة الإعرابية التي تأتيها كل كلمة في  
الجملة. ولتحديد الحركة الإعرابية، فإننا نبحث عن الكلام الذي نطق به، حتى  
لو كثر هو فحسبه لأبواب نحوية، فحسبه بجزئية في الجملة، فيما نرى،  
مجموعة من الأبواب النحوية، توفى بإزالة في ذهن غير مجسدة إلى أن  
تجسد بعيني صرفي، كلف قد لا تعني بمعنى التصاقاً اعتباطياً في بداية أمره، ثم  
أخذ طابعاً لاجتماعياً عرفياً يقتضي من التكلم أن يستعمله، وبين السامع أن  
يدرك ماذا يريد به، فإن اشغلت التكلم في اختيار المثل الصرفي المناسب  
للأبواب النحوية الذهني الذي يريد التعبير عنه، عوقب بانصراف السامع عنه أو  
بسحرته عنه.

فالكلمة في الجملة مثل صرفي ملومين لباب نحوي ذهني مجرد،  
ويمكن أن يتزع الممثل الصرفي ليحول منعه ممثل صرفي آخر، ولكنه يجب  
أن يتسق مع الممثل الصرفي الذي يليه فيما يحتاجه كل منهما من  
لواحق، فنقول:

: فعل ماضٍ

: فاعل

: مفعول به

: حرف جر

: اسم مجرور وهو مضاف

: مضاف إليه.

فيمكن أن تمثل هذه الأبواب بالجملة التالية مثلاً:

كتب الطالب الرسالة بقلمه، أو بالجملة :

أخذ الولد التفاحة بيده، أو بالجملة:

ضرب اللاعبان الكرة بقدميهما، أو بالجملة :

خطط المهندسون الضمارة في مكاتبهم، أو بالجملة التي لا معنى لها:

شفاً الشاقيء الشفاة بمشفاة.

أو بأية جملة أخرى من بين آلاف الجمل التي يمكن أن تأتي كل كلمة  
فيها مثلاً للباب النحوي المذكور.

وقد أبدع النحاة في إعطاء حالة إعرابية معينة لكل باب نحوي، ثم  
حركة إعرابية لكل حالة إعرابية مأخوذة من واقع الممثل الصرفي، فلباب  
النحوي ثابت، والممثل الصرفي متغير. والحالة الإعرابية ثابتة، أما الحركة  
الإعرابية فمتغيرة. فإن كان الباب هو المبدأ كانت حاله الرفع، وكلنت  
حركته بحسب الممثل الصرفي، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير لمو جمع  
مؤنث سالماً أخذ الضمة علامة للرفع، وإن كان مثنى أخذ الألف، وإن كان  
جمع مذكر سالماً أخذ الواو، وإن كان من الأسماء الستة أخذ الواو، وإن كان

فملاً مضارعاً لم يفتضح به طوا أو الألف أو الياء للمجمع بالسالم، أو المثني أو  
 المخاطبة فتحته البصة. وإن طفتضق به أي عمارة ذكر أخذ للنون في آخره،  
 وهكذا لو كان الياء التحوي هو الفاعل أو الخبر أو واحداً من الأيوان التي  
 تقع في الإطار الكبير الذي عبر عنه التحة يابيه المرفوعات.

أما إن كان الباب، مثلاً هو المفعول به، أو المفعول المطلق، أو من  
 أجله أو غيرها من الأيوان التي تعرف في النحو بالمهزوبات فإن مثله  
 الصرفي يأخذ حلة النصب، وله حركة جعرة طيقاً للمثل الصرفي الذي يمثله،  
 فتكون الفتحة أو الياء أو الألف أو حذف النون أو... الخ.

وإن كان الباب من المجزوات فإنه يأخذ حلة الجر، وتكون علامته  
 بحسب الممثل الصرفي أيضاً، فمن الكثرة إلى الياء إلى الألف وأما إن كان  
 من المجزومات فإن الحلة الإعرابية هي الجزم، وللجزم علامة: السكون، أو  
 حذف النون، أو حذف حرف الجملة. الخ.

فإذا تحدث المتكلم بكلمات مستتداً باب الفعل الماضي وباب الفاعل  
 وباب المفعول به وباب حرف الجر وباب الاسم المجزوم... فإنه يتجسم  
 عليه أن يعطي لكل ممثل صرفي حركة حلة الباب الذي يمثله في الجملة،  
 إذ إن العلاقة في الجملة هي علاقة بين أبواب نحوية، أو هي تتأجل بين  
 أبواب نحوية مثله بمبان صرفية، هكذا:

| الحلة الإعرابية | الرفع في البصة<br>ثبوت النون        | الرفع في البصة<br>الألف الواو                        | النصب في الفتحة<br>الياء الألف الخ      |
|-----------------|-------------------------------------|------------------------------------------------------|-----------------------------------------|
| الممثل الصرفي   | يكتب، يركضون<br>يكرم، يكتبان<br>بيع | الطميفان، أبوك<br>الولد، الولدان<br>المهندسون<br>الخ | الولد، الكتابين<br>الكتب، المجلس<br>الخ |
| باب التحري      | أفضل المصترع                        | الفاعل                                               | المفعول به                              |

وقد أدرك التحلة العرب القدماء - لارتباط الحركة الإعرابية للحالة الإعرابية بالباب النحوي، فإن كان الهمثل - الصرفي يقبل حركة الحالة أعطيها، وأن لم يكن يقبلها قطرت له، ومن هنا ظهر ما يسمى بالإعراب المحلي والتقليدي في النحو العربي .

نقول في إعراب الجملة : إن يدوس هذا يتنجح،

إن : أداة شرط تنجزم فعلين .

يدوس : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزومه السكون الظاهرة على آخره

(فعل الشرط)

هذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل .

يتنجح : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزومه السكون .

فقد أخذ كل من فعل الشرط وجواب الشرط حركة حالة الجزم وهي السكون، أما اسم الإشارة فلا يقبل إلا الحركة التي نطق بها أصلاً (حركة البناء) لذا قال النحاة: هو مبني في محل رفع، لأن باب الفاعل يأخذ حالة الرفع. أما عندما يقال:

إن حضر زيد بحضر عمرو

أو : إن حضر زيد فأنا مكرمه

فإن الفعل (حضر) لا يأخذ إلا حركة واحدة (الفتحة)، ولما كان كل من فعل الشرط وجواب الشرط يجب أن يأخذ حركة حالة الجرم أصلاً، ولا سبيل لإظهارها على الفعل الماضي الواقع فعلاً للشرط (حضر) ولا على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط (فأنا مكرمه) فقد قيل: (في محل جزم).

أما في الجملة :

يا علي .....

فإن (علي) في الأصل معربة ولكنها هنا تأخذ حركة واحدة هي الضمة، وهذه حركة من حركات حالة الرفع، في حين إن المعنى هو معنى

أدعوا أو أنادي، وقد عدت النحلة إلياء في تائبة عن ميني صيرفي آخر (أدعوا أو أنادي)، ولما كان هذا الممثل الصيرفي يحتاج إلى مفعول به، والمفعول به يأخذ علامة حالة النصب فقد قالوا: (علي) ميني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف سبقت بسببه إياه الخباء وتقدره (أدعوا أو أنادي).

ولو كانت الجملة: ...

يا هذا ...

لاقتضى أن يقال: ...

هذا: ميني على السكون في محل بناء على الضم في محل نصب

مفعول به لفعل ...

وبهذا فإن النحلة قد سلوا على منهج قد ارتضوه في تبرير كل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجملة، وهو نظرية العامل، ولا بد أن تكون عادلاً في غيرها أو معصلاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل: اللقضي والمعنوي وظهور الاختلاف الطرزي بين نحلة الكوفة والبصرة حول العامل المعنوي بخاصة، وبعض جوانب العامل اللقضي بعمامة، وثبتت هنا جانباً من قول النحلة في العامل، وثبتت من الاختلاف بين علماء المذهب الصيرفي وعلماء المذهب الكوفي، ثم شجع آراء العلماء المعنويين الذين حضروا في نظرية العامل، وذلك ليكون الفلز على حجة من علم النظرية التي بنى الضم عليها عوائد دوراً وأصفاً في أبحاث الباحثين، حتى إنك لست بوجود بحثاً واحداً في النحلة عند القدماء أو المعنويين، يخلو من إحصاء إليه أو يوقوف معه واستقصاء له.

### نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها

والنحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لصور النسب بين صيغة النظم وصورة السنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى<sup>(١)</sup> وهو علم بأقضية تغير قوام الكلم

(١) السورتي: الإخراج، ص: ٢٠.

وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب<sup>(١)</sup> وهو «مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»<sup>(٢)</sup> وقد تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس التي أراء بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة بخاصة مساعلة الواقفين إلى شبه الجزيرة العربية من القرس والروم والأقباط وغيرهم ممن دخلوا في الإسلام، ومساعدة من وصل إليهم الإسلام خارج حدود الجزيرة العربية، أو احتكروا بالمسلمين العرب عن طريق التجارة أو الحلف والولاء، مساعدتهم على (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنائية والجمع والتحقير والتكسر والإضافة وغير ذلك) بلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في (القصاحة)<sup>(٣)</sup>.

### الاعراب وظهور فكرة العامل

الإعراب وظهور فكرة العامل: كان جل اهتمام علماء القرن الثاني الهجري منصباً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغير العرب إمكان النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين تدور في معظمها حول فكرة «العامل» النحوي، أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى «النحو» ووضعوا لهذا العلم المصطلحات النحوية التي تيسر لهم عملية التعليم، وهي في حقيقة أمرها ألفاظ من اللغة العربية اصطلاحوا عليها وحملوها معاني أخذت الأجرال تحملها - بشيء من التطوير - من جيل إلى جيل دون أن يكون العربي القديم، الذي نطق بالعربية سليمة، على علم بها أو بشيء منها. قال الأصمعي لأعرابي: «انهمز إسرائيل؟ فقال:

(١) السابق: ص ٣٠.

(٢) ابن عصفور: القرب . ٤٥/١.

(٣) السيرطي: الإقتراح، ص: ٢٩ - ٣٠. لتنا هنا بصدد سرد الروايات المتعلقة من النحوي للغة العربية على السنة العظيمة بما يقرأ بدخول كثير العرب في الإسلام، فالروايات كثيرة جداً منها ما يشير إلى اللحن في الأصوات ومنها من اللحن في المنطق الصرفية ومنه المعاني الممجبة ومنها عن الحركة الإعرابية.... انظر: عبد الحميد طلب: تاريخ النحو وأصوله ج ١، الفصل الأول.

إني إذا لرجل سود، وقال له أيضاً أنتجر فلسطين؟ قال: إني إذا لقوي<sup>(١)</sup>.

ويقول الجاحظ: . . . وهم تحيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلموها على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلق. وقدوة لكل تابع . . . وكما سمي التحويرون العكاز والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تريف القرويين وأبناء البلدين علم العروض والنحو<sup>(٢)</sup>، فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علماً لأبواب معينة في هذا العلم، أتوتى الأئمة التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها. فوضعوا هذه الأبواب في: مرقعات، ومكتوبات، ومجراوات، ومتجزومات، (وتوابع)، وكل باب حركة أو علامة الدالة على حالة الإعرابية . . . الميعة عن معاني اللغة<sup>(٣)</sup> بحسب العامل فيه، وهناك عوامل للأسماء، وأخر للأفعال، مع أن الأصل في الإعراب للأسماء، ولكن لظهور الحركات على الأفعال فإن المنهج التعليمي يقتضي رصد العامل فيها وفي تغير أواخرها. والإعراب: وحكم في آخر الكلمة بوجهه العامل<sup>(٤)</sup>، كمرور الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، حقيقة أو مجازاً<sup>(٥)</sup>. ويقول ابن<sup>(٦)</sup> السراج: جو أعلم بأن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي يقع في الأسماء عارض فيها لعلته، ويقول الزمخشيري<sup>(٧)</sup>: فإن جن الإعراب للاسم في الأصل، والفعل إنما يظفر عليه في سبب المضارعة) فالإسم والفعل

- (١) العقد الفريد: ٤٩٩/٢.
- (٢) البيان والتبيين: ١٣٩/١ - ١٤٠.
- (٣) الزجاجي: الإيضاح، ص: ٩١.
- (٤) الترتيب، ص: ١١٦.
- (٥) الحدود النحوية، ص: ٨.
- (٦) الأصول: ٥٢/١ - ٥٣.
- (٧) الفصل: ١٥ - ١٦.

بقلان حركات معينة، فلاتل معان معينة بلتر من عمل عامل<sup>(١)</sup>، وهذه الحركات تقع على ثمانية مجاز: على النصب والجر والرفع والجرم، والفتح، والكسر، والضم والوقف. وهذه المجازي الثمانية يجمعهم في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجرم والوقف<sup>(٢)</sup>. وقد كانت هذه المصطلحات للتفريق بين المني والمعرب. يقول سيويه: «وما ذكرت لك ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه؛ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف<sup>(٣)</sup>، وبهذا يكون سيويه قد صنف كتابه وفي ذهنه فكرة العامل وأثره في لواحق الكلم، ثم تبعه النحاة وصنفوا مصنفاتهم على منهجه وتقسيمه. يقول المبرد: «فإعراب المضارع الرفع والنصب والجرم، فالرفع بضمه حرف الإعراب، والنصب بفتحة، والجرم بحذف الحركة منه»<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو قول سيويه تقريباً، يقول: فالرفع والجر والنصب والجرم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في لواحقها الزوائد الأربعة: الهمزة والتاء، والياء والنون<sup>(٥)</sup>.

فانقسمت الكلمات بحسب قبولها الحركة الإعرابية التي هي أثر لعمل عامل إلى مبني ومعرب فكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات حالتين: الأولى: البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا شيء أحدث ذلك من العوامل، وكانهم إنما سموه بناءً لما لزم ضرباً واحداً،

(١) ابن هشام، لوصح للمالك: ٢٨/١.

(٢) سيويه، الكتاب: ١٣/١.

(٣) السابق: ١٣/١.

(٤) المنصب: ٨٢/٤.

(٥) الكتاب: ١٣/١.



فلم يتغير تعبير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره<sup>(١)</sup> ويقع البناء في الأضرب التالية:

- ١ - البناء على النصب ويقبله في الإعراب حالة الرفع.
- ٢ - البناء على الفتح ويقبله في الإعراب حالة النصب.
- ٣ - البناء على الكسرة ويقبله في الإعراب حالة الجر.
- ٤ - البناء على السكون ويقبله في الإعراب حالة نصبها.

أما الثانية، فالإعراب: والإعراب لغة: البيان، أما اصطلاحاً: فهو تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقدير<sup>(٢)</sup>. وذهب بعضهم إلى أن الحركات ذاتها على أواخر الكلمات في الجمل مينة عن معاني اللغة<sup>(٣)</sup>.

ويكون الإعراب في الأضرب التالية:

١ - الرفع: وله علامة أصل وهي الضمة، وعلامات فروع وهي الألف في المثني والواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الستة، والنون في الأفعال الخمسة.

٢ - النصب: وله علامة أصل وهي الفتحية، وعلامات فروع وهي الياء في المثني وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستة، وحاليات النون في الأفعال الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم، والفتحة في المنوع عن الصرف.

٣ - الجر أو النقص: وهو خاص بالأسماء وله علامة أصل هي الكسرة وعلامات فروع: الياء في الأسماء الستة والياء في المثني وجمع المذكر السالم.

٤ - الجزم، وهو حالة قطع الإعراب عن الحرف كما يرى الكلب<sup>(٤)</sup> يقول ابن منظور: والجزم: القطع بحرفه الشيء أجوده بجزمته قطعه،

(١) وانظر الجوهري ٣٧/١ - يفتح الأسماء الستة ٣١/١ - ما هو منه ٣١/١ -  
(٢) وانظر: التعريفات، ص: ٣١.  
(٣) وانظر: الإيضاح في حال النحو، ص: ٩١.  
(٤) لسان العرب مادة جزم.

وحزمت اليمين جزماً: امضيتها، وحلف يميناً حتماً جزماً... ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالمكون في البناء... فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له<sup>(١)</sup>. وتكون هذه العلامات الدالة على الحالات الأربعة الرئيسة، (الرفع، والنصب، والجر والجزم) بفعل عامل تحوي ظاهراً أو مقدر، أما في حالة البناء فإن الكلمة تأخذ حركتها التي هي عليها بناءً، وتأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، وتمنع حركة البناء ظهورها فتكون حركة مقدره يعبر عنها بموقعها من الإعراب المحلي. وقد قسم النحاة العوامل قسمين: لفظية، ومعنوية.

#### ١ - العوامل اللفظية وتنقسم إلى :

١ - الأفعال: وهو أقوى العوامل لأنه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ إنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل، فهما كالشيء الواحد، اسماً صريحاً كما في: جاء زيد، أو ضميراً متصلاً مثل: حضرت، أو مستتراً كما في: علي ذهب. ولأنه يعمل في الاسم متأخراً عنه (إلا الفاعل المتقدم عند الكوفيين) فيعمل في مجموعة المفاعيل وفي الحال والتمييز إذا تقدم أي منها عليه. ولقوة الفعل في العمل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة، وأسماء الأفعال. وكذلك حُمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل «إن وأحواتها» تحمل على الفعل مع تغير في مواقع الممولات، لأنها ماثلت الفعل وتضمنت معناه<sup>(٢)</sup>: أكدت، ونسيت وترجيت واستدركت وشبهت، ومماثلته أيضاً في بناءه من حيث الوزن والبناء على الفتح وحاجتها إلى الاسم وقبولها نون الوقاية.

ويضيف الكوفيون إلى حجج البصريين في بيان قوة الفعل في عمله، أن الفعل يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً، فكلمة «علي» في الجملة «علي ذهب» هي الفاعل عمل فيه الفعل المتأخر. ويسوقون الشاهد التالي:

(١) فسان.

(٢) انظر الاصل مائة: ٢٢.

مالججها مكسبها وتبها فبجندلاً يحصلان لم يحصلتا<sup>(١)</sup>  
 فكلمة (مشيها) فاعل للصفة «ويبدأ» وقد تعلم عليها، فإن كانت الصفة  
 هي فرع على الفعل تعمل تماثلها لها، قد عملت في الفاعل المتكلم،  
 فالأولى أن يعمل الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذ إلى فاعل مستر يعود  
 على المتكلم الذي أصبح إعرابه مبتدأ عند البصريين.

ويلحق الكوفيين اسم الفاعل بالفعل ويعتونه قسماً من أقسام الفعل<sup>(٢)</sup>  
 فالفعل عندهم: ماضٍ ومضارع ودائم. أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب  
 مثله، ولكن إعرابه بالعجز، ويعمل بالجوهر في اللام المحذوفة، لأنه مأخوذ من  
 المضارع المقترن باللام. يقول القراء في تعليقه: «على قوله تعالى:»

﴿فعل بفضل لله وبرحمته فبذلك﴾<sup>(٣)</sup> هذه قراءة للعلية، وقد  
 ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فافرحوا) وقول زيد إنها في قراءة أبي  
 (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي يخالف الأمر خاصة في كلامهم ففعلوا التاء  
 من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقمان إلا على الفعل الذي  
 أوله الهاء والتاء والنون والالف (يقصد الفعل المضارع)، فلما حذفت التاء  
 ذهب باللام، وأحدثت الالف في قولك: أضرب، وافرح، لأن الضاد ساكنة،  
 فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فادخلوا الفاً خفيفة يقع بها الابتداء<sup>(٤)</sup>.

ذكرنا أن الكوفيين يمدون ما يسميه البصريون واسم الفاعل فعلاً  
 يسمونه الفعل الدائم، ويعمل عمل الفعل على أنه قسم من أقسامه. جاء في  
 مجالس العلماء<sup>(٥)</sup>: وقال ثعلب: «كلمت ثبات يوم محمد بن يزيد البصري  
 فقال: كان القراء يناقض يقول: قائم فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه،

(١) معجم شواهد النحو الشعرية - حنا حنادة، شامد رقم ٣٣٢٦.

(٢) وانظر معاني القراء: ١/١٦٥، ١٨٥، ١٧٩/٢، ٨٠، ٨٨، مجالس طلب: ١/٩٧٦، ٢٣٠.

٣٨٨/٢، المصحح ٧/١، الإيضاح: ١٥٣-١٥٤، الفيحاني: ١٧٣.

(٣) سورة يوسف، آية: ٥٨.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/٤٦٩، ٢٧٦.

(٥) مجالس العلماء، ص: ٢٤٩.

فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً فقلت:  
البراء يقول: «فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب  
فيقال: قائم قبلاً. وضارب زيداً، فالجهة التي هو فيها أسم ليس هو فيها  
فعلاً. والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً ويقول ثعلب:

«ولا يحال بين التثنية والاسم بـ (ما): طعامك ما آكل زيداً»<sup>(١)</sup>.  
ويقول: «ما غلام أبل، تسقط الياء منه، وبيا ضاربي أبل، لا تسقط الياء  
منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل»<sup>(٢)</sup>.

ويرى الكوفيون أن ما يسميه البصريون «أسماء أفعال»<sup>(٣)</sup> وتعمل عندهم  
حجلاً على الأفعال، هي أفعال أصلية في العمل<sup>(٤)</sup>.

ويجعل الفعل إن كان لازماً في فاعله، أما إن كان متصلاً فعلى ثلاثة  
أضرب<sup>(٥)</sup>:

١ - يتعد إلى مفعول واحد: نصرت زيداً.

٢ - إلى مفعولين ثانيهما غير الأول. أي إلى مفعولين ليس أصلهما  
المتبداً والخبر، أعطى وكسأ، ومنع، وأكس وسأل. مثل: أعطيت زيداً  
درهماً.

٣ - إلى مفعولين الأول عين الثاني، أي أن أصلهما مبتداً وخبر، ظن  
وأخواتها، مثل: حسبت زيداً عالماً.

٤ - إلى ثلاثة مفاعيل مثل: اعلمت زيداً عمراً فاضلاً. وقد يقام  
المفعول مقام الفاعل إذا بني الفعل للمجهول.

(١) مجالس ثعلب: ٢٧١، وانظر معاني القرآن: الفراء ١٦٥/١.

(٢) انظر مجالس ثعلب: ٣٨٨.

(٣) انظر الكتاب: ٤٤١/١، للفتيب: ٢٠٢/٢.

(٤) وانظر شرح الأشموني: ١٢٨/٣. شرح التصريح: ١٩٥/٢، الجمع: ١٠٥/٢ وهذه اللمة

مضطربة عند الكوفيين فتارة هي أسماء، وأخرى أفعال، وثالثة خالصة ولكنها تعمل فيما بعدها.

انظر معاني الفراء: ١٢١/٢، ٢٧٢ - ٢٧٣، ٣٣٥/٢.

(٥) وانظر المطرزي، المصباح، ص ٦٤.

ويعمل الفعل كذلك في البعير أيضاً وتسمى المحمولة الحامض (١) كما  
في: طاب زيد نفساً، وتصيب الفرس عرقاً.

ويحتل أيضاً في الخبر المنقوب مكاناً في كان وأخواتها وظن وأخواتها.  
ويعمل الفعل أيضاً في المصدر (المفعول المطلق) مثل: ضربته  
ضرباً، وضربته ضربتين. وفي (المفعول فيه، الزمان والمكان): مرت يوماً،  
وصلبت خلف إمام المسجد.

وفي (المفعول له): نحو: ضربته تكديماً له. وفي (المفعول معه) نحو:  
استوى الماء والخشب. وفي (الحال) نحو: جازني زيد ركباً ورايت جالساً.  
٢ - الأسماء

وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في  
مواقع أخرى. والأسماء منها المشتق ومنها الجامد. فالمشتق:

١ - اسم الفاعل: وهو اسم اشتق لذات من فعل، ويعمل عمل ما  
يجري عليه نحو: زيد ضارب حجرًا (٢).

٢ - اسم المفعول: وهو اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل، ويعمل  
عمل فعله، نحو: زيد مكرم أصحابه، كما تقول: ويكرم أصحابه. وقال  
تعالى: ﴿ذلك يوم مجموع له الناس﴾ (٣).

٣ - الصفة المشبهة: وتدل على الثبوت والاستقرار فتعمل عمل فعلها  
حملاً على اسم الفاعل، نحو: زيد كريم أبلاً، وشريف جبهة، وحسن  
وجهه.

٤ - المصدر: وهو الاسم المشتق من الفعل على رأي الكوفيين، وإن  
إن الفعل مشتق منه على رأي البصريين (٤)، ويعمل عمل الفعل الذي صدر

(١) الجري في الصحاح مصدر: القفز به به، أي: القفز به به.

(٢) وقد فصلنا القول في اختلاف البصريين والكوفيين فيه فيما مضى.

(٣) هود: ١٠٣.

(٤) انظر الأضواء في مسائل الخلاف، مسألة ٥.

عنه إذا كان منوناً. نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمركَ «أو اظعامَ» في يومٍ  
في عنفةٍ يتيماً...»<sup>(١)</sup>.

أما الأسماء الجاملة مثل: هو جاري بيت بيت، فيرى البصريون أن  
كلمة (جاري) قد عملت النصب في (بيت بيت) وكقولهم: عندي عشرون  
كتاباً، فقد عملت عشرون في التمييز، وكما هو الحال في الترافع بين المبتدأ  
والخبر في مثل: هذا أخوك، أنتي خالد.

وفي الحالات التي يعمل فيها الاسم فيما بعده حالة الإضافة فيجر  
الأول الثاني ويسمى الأول مضافاً يأخذ حركته يعمل عامل متقدم عليه،  
ويسمى الثاني مضافاً إليه قد أخذ علامة الجر بأثر من الاسم المضاف،  
والإضافة نوعان:

١ - لفظية: وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعول، والصفة المشبهة إلى  
فاعلها مثل: ضاربٌ زيد، حسنٌ الوجه.

٢ - معنوية: أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه،  
وتكون غالباً بمعنى (بن) أو (اللام) مثل: غلام زيد، وغاتم فضة.

ومن الأسماء العوامل التي تعمل في الأفعال بعدها أسماء الشرط فتترك  
أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان الفعل مضارعاً فيقبل هذا الأثر، وهو  
علامة الجزم، وإن كان غير ذلك حمل على المحل.

#### ٣ - الأدوات :

والأدوات عوامل أضعف من الأفعال، لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن  
العمل أحياناً أخرى، وهذه الأدوات تقسم إلى:

١ - أدوات مختصة بالدخول على الأسماء، وهي أدوات الجر، تلحق  
على الأسماء، أصيلة أو زائدة، فتؤثر فيها جرّاً لفظاً أو معلاً، وهي أدوات

(١) سورة البلد، آية : ١٤ ، ١٥

اختلف الكوفيون والبصريون في بعضها وفي تناولها في المعنى (١) .  
 ٢ - أدوات مختصة بالفعل على الأفعال، وهي أدوات النصب أولاً  
 تدخل على الفعل المضارع فتصبه بتفتها أو تحذف مضمراً به (٢) ،  
 وأدوات الجزم ثانياً، وهذه عندها ما يعجز في فعل واحد ومنها ما يعمل في  
 فعلين (٣) كما يرى للبصريين، أو أنها تعمل في الأول منجزم الثاني على  
 الجوار (٤) .

٣ - أدوات غير مختصة، فتدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال  
 أخرى، فالحروف التي يسميها البصريون ومثيها بالفعل، تعمل في الإبتداء  
 والخير عند البصريين وتعمل في المبتدأ ويأتي الخير مرفوعاً على الأصل عند  
 الكوفيين، وتدخل على الفعل إذا ما التصقت بها ما الكافة .

ومن هذه الأدوات لا النافية للجنس، وكذلك ما التي تعمل عمل ليس  
 فتدخل تارة على الأسم وتختبئ أو ترفعه وتدخل على الفعل فلا تدخل فيه  
 وتجعله يفيد النفي وتشارك الفواصل السابقة كلها، الأفعال والأسماء والحروف  
 في نقاط اتفق عليها بجمهور علماء البصرة والكوفة، مع اختلافات يسيرة بينهم  
 أهمها:

١ - الأصل أن لا يجمع عاملان على معمول واحد، وإن اجتمعا فلا  
 بد من الإعراب التلخيصي والمحلّي، مثل: آتت عليهم بمسيطرة فإن كلمة  
 (مسيطر) مجرورة بحرف الجر، ويحتاج إليها الفعل الملائمي الناصب - ليكون  
 خبراً له، فالحرف زائد، والكلمة مجرورة لفظاً منصوبة محلاً على أنها خبر  
 وليس .

وإن تنازع عاملان معمولاً واحداً بجزأ أعمال أيهما، واختار الكوفيون

(١) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف، مسألة: ٨٣، ٩٧، ١٧١، وشرح الفصل: ١٧/٨. المحي  
 الدلي: ٥٤٢، شرح التصريح: ١٣/٦ - ١٥، المع: ٣٩/٢، سنن اللبيب: ١٣١/١.  
 (٢) انظر شرح التصريح: ٢٣٠/٢، الإنصاف، مسألة: ٣٠، شرح الأشعرين: ٢٨٧/٣.  
 (٣) انظر الإنصاف، مسألة: ٨٤، ٨٦، وشرح التصريح: ٢٤٨/١.  
 (٤) السابق.

أعمال الأول لتقدمه، واختار البصريون الظني لقربه من المفعول، ويعمل  
الفعل الذي لم يعط مفعولاً (الأول أو الثاني) مفعولاً ضميراً يعود على  
المفعول الظاهر مثل: قام وقعد زيد.

٢ - العمل في الأصل للأفعال ينهي عوامل قوية لا يسأل عن السبب في  
إعمالها إذ إنها عاتلة دائماً. أما الأسماء والحروف فأنها عوامل ضعيفة والعمل  
فيها ليس بأصل، فإن وجدت علامة ستل عن السبب في أعمالها

٣ - يترك العامل أثراً واحداً على آخر المفعول ولا يكون له أثران في  
أن واحد.

٤ - يمكن أن يكون للعامل أكثر من مفعول واحد.

٢ - العوامل المعنوية:

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا  
وجود لها في ظاهر القول. وهذه العوامل موضع اختلاف كبير بين نحاة  
البصرة والكوفة، وتقع عند أهل البصرة في شين زاد عليها الألفش<sup>(١)</sup> نقطة  
ثالثة:

١ - رافع المبتدأ. يرى البصريون أن العامل فيه الإبتداء، والإبتداء  
تعريف الاسم من العوامل النقطية، مثل: زيد منطلق، ولكن أهل الكوفة  
يرفضون هذا العامل، بحجة أنه لو كان حقاً عاملاً لوجب أن يرفع الفعل  
الحاضي الذي يقع في أول الجملة، مثل: حضر زيد، وذهب عمرو<sup>(٢)</sup>.

(١) وانظر المصباح، للمطري، من: ١٢١. وانظر معاني القرآن للأخفش.  
(٢) وانظر الكتاب ط بولاق ٣٧٨/١، والمع ٩٤/١، والاصناف، مسألة ٥. ومن السحابة  
البصريين من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، والخبر مرفوع بالبداً وحده. ومنهم من يرى أن  
كلا من المبتدأ والخبر مرفوع بالإبتداء. ومنهم من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء. ولما الخبر  
مرفوع بالإبتداء والمبتدأ مرفوع بالخبر منهم من يرى أن المبتدأ والخبر يرافقان فيعمل كل منهما في  
الأحر وانظر شرح للفصل: ٦٦/١، وشرح الكافية: ٢١/١، والوصح للسالك. ١٣٧/١،  
والاشعوري: ٩٠/١.





والصرف أيضاً عامل معنوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو  
المعية، مثل: استوى الماء والخشبة، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو  
الصرف إذ إنه صرف عن المعنى الذي كان له أصلاً بحركة الرفع<sup>(١)</sup>.

وربما كان العامل المعنوي الآخر الذي يسميه الكوفيون الخلف، مما  
يمكن أن يدمج مع هذا العامل (الصرف) إذ إنهما يؤديان معنى واحداً وإن  
كانوا قد استعملوه في عدد آخر من أبواب النحو، فهم يرون أن العامل في  
الظرف الواقع خبراً للمبتدأ عامل معنوي هو الخلف، إذ الأصل أن يكون  
الخبر هو نفسه، ولما وقع الخلف بوقوع الظرف خبراً نصب<sup>(٢)</sup>، وعاموا  
(أفعل) في جملة التصبب بمماثلتهم الظرف الواقع خبراً في أن العامل فيه هو  
الخلف، فهو (أفعل) عندهم اسم وموقعه خبر المبتدأ (ما) وقد نصب على  
الخلف<sup>(٣)</sup>.

ويكون الخلف عاملاً معنوياً في المستثنى: لأن المستثنى موجب له  
الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفة إياه<sup>(٤)</sup>.

والخلف عامل معنوي عمل النصب في الحال الواقع خبراً للمبتدأ  
المصدر، وهو قول الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان<sup>(٥)</sup>، فانت عندما  
تقول:

ضربي زيدا قائماً، فد (ضربي) مبتدأ أضيف إليه فاعله، و(زيداً) مفعول به  
له، و(قائماً) حال خالفت المبتدأ ولم تكن في المعنى المبتدأ عينه، لذا  
نصبت على الخلف.

(١) وانظر معاني الفراء: ١٣٤/١، والاصناف مسألة: ٣٠. وهناك آراء كثيرة في نصب الاسم بعد  
واو المعية، فقول هو الطريقة وقيل هو الواو نفسها، وقيل هو فعل مقدر تقديره لايس. انظر  
هذه الآراء في الاصحاف، مسألة: ٣٠، وشرح الأشعرية: ١٤٥/٢، أصول ابن السراج  
١٩٨/٢

(٢) انظر الاصحاف مسألة ٢٩.

(٣) انظر شرح التصريح ٨٨/٢، الجمع ٩٠/٢، اللقي في النحو الكوفي ص ٨٥.

(٤) انظر الجمع ٢٤٤/١، ومعاني الفراء ١٥/٢.

(٥) الجمع ١٠٥/١.

ومن أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين الإيحاء أو الفاعلية، فقد جلي للكسائي، وقع الفاعل بعد الفعل لكونه دليلاً في الوصف أو تشبيهاً بالفعل، وعلى هشام - وقيل خلفه - رفع الفاعل، فاستد الفاعل له، أو هو معنى الفاعلية، وليست الحركة على آخره، يأتي من الفعل، إتيان العامل فيه معنوي، هو إيحاء الفعل له، أو كونه متلباً به، أو هو المعنى المترتب على قبله به، وهو الفاعلية<sup>(١)</sup>.

وبماثل هذا العامل قول خلف الأخر في صاحب المصنوع به، فهو عند عامل معنوي وهو معنى التطورية، أي بقوله جنملاً، بديلاً دور للفعل أو للفاعل في الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل<sup>(٢)</sup>.

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين المصدرية في مثل:

طلع زيد بنقته، فكلمة بنقته حال مژولة عند البصريين، وهي منصوبة على المصدرية عند الكوفيين<sup>(٣)</sup>.

ومنها التقريب في مثل قولهم: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً، وهذا القمر طالماً، ف (قائماً) و(طالماً) منصوبتان على التقريب؛ لأن ما بعد اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر) أو في سياقه، فلا يحتاج إلى إشارة أو تنبيه إليه<sup>(٤)</sup>.

على الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية في النحو العربي، وفي ضوءها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيويه إلى أيامنا هذه، إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وخرج عليها، وقد كان رفضهم بين رفض جزئي عبر عنه أصحابه في كلمات قليلة

(١) مزيد من التصيل نظر للمع ١/١٥٩، الأسموز ٢/٤٣، الأشد والنظائر ١/٢٢٩، الإصاف مسألة: ١١.  
 (٢) مزيد من التصيل انظر للراجع السابقة.  
 (٣) شرح ابن عثيل ١/٦٢٢.  
 (٤) انظر معاني القراء ١/١٢، ٢٣، ومجالس ثعلب ٤٤، ٢٥٩.

وأراء تجددها مثروزة في بطون الكتب، إذ إنها لم تجتمع في مكان واحد، كما جاء في آراء تلميذ سيويه محمد بن المستير (فطرب)، ورفض كلي لفكرة العامل النحوي السائد عند النحاة، ودعوة لاستبدال عامل آخر به هو المتكلم، وذلك فيما جاء في آراء ابن جني، ولكنه لم يأخذ به عند التصنيف، ورفض كلي للعامل ودعوة إلى إرساء منهج نحوي آخر لا يقوم على العامل، وهذا ما جاء به ابن مضاء من القداماء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وعبد المتعال الصعيدي وتمام حسان من المحدثين.

وسنحاول هنا عرض آراء هؤلاء العلماء في العامل:

## ١ - محمد بن المستير (قطرب)

يرى محمد بن المستير (قطرب) أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأن هذه الحركات قد كانت بآثر صوتي، ويمكن أن تعلق هذه الحركات تعليلاً صوتياً، يقول: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون لبعثوا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يقطعون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معقياً للإسكان ليحتدل الكلام<sup>(١)</sup>.

وبذا فإن (قطرب) يخرج على ما كان عليه غيره من النحاة بوبخاصة استاذه سيويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التمكن في الوصل، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجنود في ما قاله استاذ استاذ الخليل بن أحمد، حيث يقول: «إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ومن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»<sup>(٢)</sup> ولكن الخليل يرى إن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى، وهي إهانة المتكلم على وصل الكلام، إلا أنها بآثر عامل إن كانت على أواخر الكلم، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها.

(١) الرجاسي: الايضاح في علل النحوص ص ٧٠

(٢) الكتاب ١/٣١٥

مثل قطرب مرة: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: ولو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فلأرادوا الاتساع في الحركات، والا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة<sup>(١)</sup>، فيحاول أن يرد كل ما يتعلق بالحركات الأعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، فلا يقتصر على حركة واحدة، وتكون أمام المتكلم فرصة الاختيار والمرالوحة بين الحركة والسكون، إذ إن العرب يتقلون من السكون إلى الحركة، يقول: «ألا تراهم بنوا كلاماً على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشويين، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يظنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعملون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان<sup>(٢)</sup>»، فالحركات كما يبدو لها وظيفة صوتية ليس غير، وهذا أمر يرفضه واقع الالتمثال اللغوي، فالحركات تحمل شيئاً جلالياً ودلالات لا يوضح المعنى بغيرها، ولو كان الأمر - كما يرى قطرب - للتخفيف في الوصل عند الكلام، فمنع الحركات المتكلم من الإبطاء وتكبح جماحه عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب، في مثل:

الأسد

المرومة

نحن العرب.....

كم كتاباً.....

لا نأكل سمكاً وتشرب.....

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تُنطق تارة بالضممة أو الكسرة (في تمييزكم الخبرية) وأخرى بالفتحة، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق، وقد يترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع.

(١) الإيضاح في علل الحواس ٧١

(٢) السابق من ٧١.

رأي ابن جني :

من الواضح أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان العلماء القلماء، وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم، فعلى الرغم من أن قسماً منهم لم يقتنعوا به، إلا أنهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستبدلوا غيره به، وكان ابن جني واحداً من هؤلاء. يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيويه ومن جاء بعده على منهجه؛ ولكنه لم يتكر وجود عامل في اللغة، وهو عند المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة؛ الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، يقول: وإنما قال النحويون:

«عامل لفظي، وعامل معنوي، ليرى أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي حارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالإبتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو بأشمال المعنى على اللفظ»<sup>(١)</sup> ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي، وربما لم يكن يحثل عنده نقطة رئيسة في تمكيره اللغوي، لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى (العامل) في المصطلح النحوي ونراه يقصد به أن الميتقد لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة، ولا نرى ابن جني وهو العالم الفذ، صاحب الحسن اللغوي، والقدرة الفائقة، والبراعة العالية في

(١) الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠

تصنيفه في اللغة وخصائصها، يدعو إلى شيء من هذا.

ومما يشير إلى أن ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي الذي جاء عند سلمه من النحاة البصريين، كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جني الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: «ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) (بكان... ويكون) (يقوم) خيراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟ فالجواب إنه لا يمتنع أن يمتنع مع (كان) في قولنا:

كان يقوم زيد، وإن زيدا مرتفع بكان... (1) ويقول في موضع آخر: «... يدل على صحة ما رآه (سيويه) من هذا (تشبيه الأصل بالفرع) وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وسمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأحربوه تسمى ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأهملوه (2)».

ويبدو أن القول بأن ابن جني قد رفض فكرة العامل قول تنطصه الدقة العلمية، وربما كان مصدره قول لأحمد أمين: «ومن لغات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل... فهم ابن جني هذه القضية (3) ويقول: «والناظر في نحو الخليل وسيويه يرى أنه موضوع على أساس العامل، وظل كذلك... وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن - مع الأسف لم نجد سميماً (4) وهذا لإدعاء لا يدعمه شيء في تصنيفات ابن جني، بل إننا نجد كما ذكرنا أن ابن جني لم يخرج على

(1) الخصائص 1/ 272-274.

(2) الخصائص 1/ 110-111، 1/ 304، ونظر لمزيد من الأمثلة 1/ 110-111، 337، 441، 396. وإذا ما نظرنا في كتاب المنهج فإنا نجد في تخريج القراءات التي سم فيها تعبير لفكرة الإعرابية، يعتمد على فكرة العامل النحوي - أصحها كلياً. ونظر - سر الصلحة 1/ 272، 139.

(3) ظهر الإسلام 2/ 117.

(4) ظهر الإسلام 2/ 118.



منهج سيويه في فكرة العامل، وإنه يمكن قد اختلف معه في عدد قليل من القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل وظهور أثره على لواخر الكلم في الجملة<sup>(١)</sup>، فإن كان الأستاذ أحمد أمين قد اعتمده في تصوره للنحو الآخر الذي هم ابن جني بتأسيسه ولم يجد صحياً على كلمات ابن جني بأن العامل هو المتكلم، فماذا عساه يقول لابن جني وهو يقول:

«الأتري أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرأ، ومررت بكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»<sup>(٢)</sup>. وقوله: «وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل»<sup>(٣)</sup>. وقوله: «إن أصل عمل النصب إنما هو لتصل وغيره عن النواصب مشبه في فلك الفعل»<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن من النحاة من استحسن القول بالعامل المتكلم كما نوه ابن جني، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهاجاً يذكر في تبرير الحركة الإعرابية، فالرضي، مثلاً، يقول بهذه الفكرة موضعاً إياها، ولكنه عند التصنيف لا يلقي لها بالاً، يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنما هي الموجدة للمعاني، وعلاماتها... فلهذا سميت الآلات عوامل»<sup>(٥)</sup>.

### رأي ابن مضاء القرطبي

عقد ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فصلاً في كتابه المشهور «الرد على النحاة عن الغناء العوامل»، صدره بقوله: «فصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وإنه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعائهم أن النصب

(١) انظر مثلاً الحصائص ٣٦٥/١، ٢٨٧، ٢٥٣/٢، ٢٧٨، المع ١٨٠/١، ٢١٥/١، ٢٣٣

(٢) الحصائص ٣٧/١.

(٣) الحصائص ٣٩١/٢.

(٤) الحصائص ١٠٣/١.

(٥) شرح الرصعي على الكافية ٢٥/١.

والخفص والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبمعامل معنوي، وحيروا عن ذلك عبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما يحدثه (ضرب)، ألا ترى أن ميبوه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجاز، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه به العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبقى عليه الحرف بما لا يزول عنه لغير شيء. أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساحة<sup>(١)</sup>.

وبعد أن أنكر ابن مضاء على النحلة قولهم: إن العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب)، حاول إن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني، يقول: وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومجصول الحديث، فالمويل من الرفع والنصب والجزم وإنما هو للمبتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المبتدعة وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى. وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية<sup>(٢)</sup> ويضيف «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تعمل بإرادة ولا بطبع<sup>(٣)</sup>».

ويرى ابن مضاء أن القمل - وهو الأحداث - يكون على نوعين، وترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل، فهو عامل بالإرادة أو عامل بطبعه، ولا يندرج العامل النحوي في أي من النوعين السابقين، فإن قال النحاة بأن عاملهم عامل معنوي وليس كما يتوهم بأنه عمل فعلي كما في البندين السابقين، فإن اجماع النحويين - على بكرة أبيهم - وإن اختلفوا،

(١) الرد على النحلة ص ٨٥ - ٨٦، ط ١، ١٩٤٧، دار الفكر العربي.

(٢) السابق ص ٨٦ - ٨٧.

(٣) السابق ص ٨٨.

فقال بعضهم: العامل في كذا كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا، فإن إجماع النحويين ليس بحجة على من يخالفهم<sup>(١)</sup>.

ويرى عبد الهادي الفضلي<sup>(٢)</sup> أن مزد ذلك عند ابن مضاء يعود إلى أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعملية الحقيقية للعوامل النحوية، وإن المسألة في العامل خلافية عند النحاة، فمنهم من عد المتكلم ومنهم من عد غير ذلك، وكانت له على ذلك ملاحظات، من أهمها أن ابن مضاء اعتمد التوهم لبناء النقد الذي وجهه للعامل، والتوهم امر مرفوض علمياً ومنهجياً، وأنه اعتمد كذلك على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما ارادي أو طبيعي، وأخرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين.

والذي نراه أن نص ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جني، يمكن أن يذهب به إلى إن المتكلم - في الحقيقة - لا يرفع وينصب ويجزم ويجر من غير قانون أو قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بفوضى اللغة، ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد، بل لأخذ تارة يرفع وأخرى ينصب أو... في تركيب جملي واحد، ولذا فنرى أنه يقصد أن المتكلم في نيته ومكتون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أحياناً مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناءً على استقرار لغة العرب، إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالمثل الأول ورفض المثل الثواني والثالث، فالتوهمان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التحليل الوصفي للتواهر اللغوية، يقول: «وما يجب أن يسط من النحو المثل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رقع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام العشوائي<sup>(٣)</sup>».

(١) وانظر السابق من ٩٣ - ٩٤.

(٢) دراست في الإعراب من ٥٤ - ٥٥.

(٣) الرد على النحاة من ١٥١.

قوله: كلما تطلعت به العرب، يعني إن هنا هو المنهج للوصفي للظاهرة اللغوية، ولا يجوز أن يخرج عليها المتكلم أو أن يطردها في أي عصر كان وأتى وجد، فقد ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

فالمتكلم يعرف أنه يقصد الاختيار عتماً يقول:  
دين الله حق.

فيرفع (حق) وليس له غير ذلك، إذ إن كلمة (حق) هنا جاءت ممثلاً صرفياً لباب نحوي مجرد في ذهن المتكلم، وهو الخبر، والخبر في ما ثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر يُرفع، فوجب أن يحق المتكلم ذلك، وإذا سئل عن سبب الرفع قال هو خبر مرفوع بكذا تطلعت به العرب.

فإذا أراد المتكلم ممثلاً صرفياً لباب نحوي ذهني مجرد آخر يؤكد الجملة المتقدمة عليه، وجب أن يقول:

دين الله حقاً....

فيعبّر بذلك عن المعنى الذي يريد، وهو الذي رفع في الأول ونصب في الثاني، مدركاً أبعاد المعنى في الحالتين، فكون الجملة الثانية:

$$\emptyset + \text{دين الله} + \checkmark = \checkmark (\emptyset + \text{حق}) =$$

جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف والزيادة، ولكن إذا أراد المتكلم المعنى الذي ورد في الجملة الثانية واستعمل الأولى، أو العكس، فإنه قد تجاوز الصواب ولم يصل إلى هدفه، فاللغة مضبوطة لا تقبل العبث في ظواهرها الأصل، والحركة الإعرابية ظاهرة لغوية رئيسة في اللغة، وحب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب، وكما جاء في الاستقراء الثابت بالتواتر. فلا نطن إن طوداً شامخاً مثل ابن مضاء - فصلاً عن ابن حني، وهو العلم الشامخ في الدراسات اللغوية - يمكن أن يقع في ما يؤدي إلى فوضى اللغة، بالرفع والنصب والجر والجزم كما يريد المتكلم، أي متكلم.

## آراء المحللين

إبراهيم مصطفى:

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، وتأثر برأي ابن مضاء في رفض العامل، يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراب» فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء وطلبوا لهذا الأثر عاملاً منتظماً وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فصددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها<sup>(١)</sup>، فبرهن أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي، أو معنوي، ظاهر أو مقدر، يقول: «علني أن أكبر ما يحتملنا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»<sup>(٢)</sup> ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، يقول: «ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»<sup>(٣)</sup>. ويقول: «وإذاً يجب أن

(١) إحياء النحو ص ٣٦.

(٢) إحياء النحو ص ٤١.

(٣) السابق ص ٤١ - ٤٢.

ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن تبحث في ثانياً الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وروبط الكلام<sup>(١)</sup>.

ولذا فقد أخذ إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الفسحة علماً للإسناد، ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. أما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في :  
كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة<sup>(٢)</sup>، فلإعراب الفسحة والكسرة فقط، وليست بقية من مقطع، ولا أداة لعامل من اللفظ، بل هما من أصل المتكلم ليبدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام<sup>(٣)</sup>.

وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل ورأي شارحه؛ وذلك لأن كتاب المفصل وشرحه لابن يعيش كانا من مصادر الأستاذ مصطفى في كتابه «إحياء النحو» (أنظر هوامش الصفحات، ١، ٦، ١٠٤، من إحياء النحو). ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا؟

ولعل السبب في عدم ذكره الزمخشري في عداد الأئمة الذين تأثر بآرائهم لأنه أجرى شيئاً من التعديل، فيما أعلنه على قول الزمخشري فخرج به من حدود التبيين والاختيار إلى اعتباره قولاً خاصاً به<sup>(٤)</sup>.

(١) السابق ص ٤٩

(٢) السابق ص ٥٠

(٣) إحياء النحو ص ٥٠

(٤) انظر عبد الهادي الفصلي، دراسات في الإعراب ص ٦١

يقول ابن يعين في شرح المفصل: «قال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري):

هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما الجند وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لفي الجنس واسم لا وما المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أخرب: المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له، والحال. والتمييز والمستثنى المصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن، والمبصوب بلا التي لفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتوابع...»<sup>(١)</sup>.

فمن الواضح أن بين الرأيين تمارياً كبيراً، حتى إننا نرى أن الرأي اللاحق يعد فرعاً على السابق، والأهل أقوى وأمر من الفرع، فقد جعل إبراهيم مصطفي الفتحة علامة الحقة، تقابل القول القائل في أيامنا هذه «سكنّ نسلهم» وجعلها الزمخشري علماً لعدد من الأبواب النحوية وما تشير إليه من معانٍ، شأنها في ذلك شأن الضمة علم للفاعلية وما الحق بها، والكسرة علم للإضافة، وهذا أقرب إلى تعليل الظواهر اللغوية من ذلك، فضلاً عما في ما ذهب إليه إبراهيم مصطفي من حذف في تخريج قولهم مثلاً: أصبح الطالب مجتهداً. ولا في مثل: إن الطالب مجتهد، مهل تعد الضمة علماً للإسناد في هذين المثالين. أم أنها علم له تارة منسجمة عنه أخرى.

ويعد هذا العرض، تساءل عن الجديد في محاولة (إحياء النحو) في ميدان النحو، إن كان الجديد في القول بأن العامل هو المتكلم فقد أوردنا هذا الرأي لابن جني وغيره من القدماء، وإن كان الجديد في إتكاف العامل، فالقول الذي تقدمه عبد ابن مضاء أقدم وأقوى، وأما إن كان الجند في هذه

(١) شرح المفصل ٧١/١ وانظر: عبد الهادي النصلي- دراسات في الإعراب ص ٦٢ - ٦٥

المحلولة هو جمع عدد من الأبواب للنحوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة في باب واحد هو باب المسند إليه<sup>(١)</sup>، ليكتفي بهذا في إعراب كل واحد منها، فيقال في إعراب المبتدأ: إنه مسند إليه ويقال في إعراب الفاعل إنه مسند إليه، ويقال في إعراب نائب الفاعل إنه مسند إليه، فإن هذا أمر قد نه إليه أصحاب علم المعاني في البلاغة. وإن كان لهذا الرأي... نصيب من التجديد، ولكنه عكس عليه بما حلولة من إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب الثلاثة... فالفرق بين أحكام هذه الأبواب بحيث لا يمكن إنكاره<sup>(٢)</sup>.

<sup>(٣)</sup> ولكن هل يصح إن تجمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جمعت في علم المعاني من علوم البلاغة، لا شك أن الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات، وهذا لأن علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، من الذكر والحذف والتعريف والتنكير، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الآخر، ولا تكاد المعاني المقصودة من هذا العلم تختلف فيها، لأنها معان ثانوية تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل.

أما النحو فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني، لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة... فلا بد أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملة الاسمية، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعلية. ولا بد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل ليعرف بهذا جملة الفعلية ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أن يعرب ما يحمله نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل، ليعرف بهذا

(١) وانظر عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد من ٧٩ - ٨٠.

(٢) النحو الجديد من ٧٩.

(٣) السابق من ٩٠.



معنى حملته الفعلية، ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما  
بسموه نائب الفاعل.

ولسنا ندري بعد هذا ما الذي يراه الدكتور طه حسين من تجديد للسحو  
والأدب العربي في هذا الكتاب يدفعه للقول: «وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى  
إحياء السحو». فانظر في هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا يعرض عليك  
علماً متياً وإنما يعرض عليك علماً حياً يبحث الحياة في النوق، ثم سنرى إن  
إبراهيم لا يعرض عليك مسائل جامدة هالكة، ولكنه يفتح للنحويين طريقاً إن  
سلكوها فلن يحيوا السحو وحده، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربي  
أيضاً»<sup>(١)</sup>

ومما يحدر ذكره أن تلميذ إبراهيم مصطفى الدكتور مهدي المخرومي  
قد تبين منهج أساتذته في كتابه: «في النحو العربي: نقد وتوجيه» وفي النحو  
العربي قواعد وتطبيق: يقول: «... وقد اعتلت العربية بالضممة والكسرة  
اعتداداً عاماً، فحجعت بالضممة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة. (٥)  
الفتحة فلم تحمها. ليس بالإسناد ولاد إصالة ويتدرج فيه موضوعات كثيرة يتميز  
بعضها من بعض بما تزديه الكلمة المنهوبة من ضخمة لغوية»<sup>(٦)</sup>، ويقول في  
موضع آخر: «والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى الفاعل، ولا  
يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لفاعل معطى ولا معنوي، وإنما  
هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية»<sup>(٧)</sup>.

ولعل أبرز الأمثلة التي تبين اقتفاء التلميذ أثر الأستاذ قوله: «ليست  
الفتحة علماً تشيئاً خاصاً، ولكنها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق  
الإسناد أو الإضافة، ويتدرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتصيير  
والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الحقيقية المستحبة التي يهرع إليها  
العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً»<sup>(٨)</sup>.

(١) إحياء النحو، التلخيص ص ٣

(٢) في النحو العربي: نقد وتوجيه ص ٦٧.

(٣) السابق ص ٧٠

(٤) السابق ص ٧٦.

## رأي إبراهيم أنيس :

لا ترى بأن مناقشة رأي إبراهيم أنيس الذي أورده في كتابه (من أسرار اللغة) في فصل بعنوان قصة الإعراب، وفيه فصل صغير بعنوان ليس للحركة الإعرابية مدلول، لا تحتاجها تحتاج إلى مناقشة طويلة، ويكفي أن نورد رأيه بأقواله ليظهر مدى تأثره بظروب (محمد بن المستير، ت: ٢٠٦ هـ)، وبأن العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضاً لا يخفى على الشاادين فضلاً عن العلماء. يقول إبراهيم أنيس: ولم تكن تلك الحركات الإعرابية لتحل المعاني في أذهان العرب القداماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصول الكلمات بعضها ببعض<sup>(١)</sup>، ويقول: ويكفي لظهوره على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقراً خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالتحريك نوع من الاتصال، فسرى أنه يفهم معانها فهم بهما تمهدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره<sup>(٢)</sup>. ويقول: وفليست حركات الإعراب في رأيي عسراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون حركاتها سواء في هذا ما يسمى بالسكني أو السكوني، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا أو ذم هذا، وافسحة للصيغة لم تفقد من معانيها شيئاً<sup>(٣)</sup>. ويقول قطرب: وإنما أمرت (العرب) كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإعراب، فلما وصلوا وامكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكنين، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢٥ وما بعدها

(٢) اللق

(٣) الساكن

يستعملون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عميق الإسكان<sup>(١)</sup>.

ويعتمد إبراهيم أنيس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى الفراد، وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة. وعلى السياق الذي يحيط بآتشاء الجملة وظروف قولها.

ولا نريد أن نطيل القول في مناقشة هذا الرأي لسببين: أولهما: إن الأخ الكريم والصديق الرفي الباحث السعودي الدكتور عبد الهادي المصلي قد ناقش آراء إبراهيم مصطفى مناقشة علمية عميقة<sup>(٢)</sup>.

وثانيهما: إن قضية لارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية أمر لا يخفى على أحد من الطلاب فضلاً عن الباحثين، فالقائل: أكرم خالدًا محمد، يعني أن الفاعل محمد، وإن تأخر. والمفعول خالد رعم تقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً. وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لسبب صوتي، فإن الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول، ففي المثال:  
أكرم موسى عيسى

وجب أن يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني، ولا نظن أن أمر الحركة الإعرابية وقيمتها الدلالية كان يخفى على الأستاذ أنيس، هي الأمثلة التالية:

|                    |               |                        |
|--------------------|---------------|------------------------|
| نحن العرب          | نحن المرث     | (على الاختصاص)         |
| الأسد              | الأسد         | (على التحذير)          |
| أحاك / الكتاب      | أخوك / الكتاب | (على الأغراق)          |
| كم كتاباً          | كم كتاب       | (على الأخبار والتكثير) |
| استوى الماء والخشب | ..... والخشب  | (على المعية)           |

(١) الرجاعي، الإيضاح في علل الحروف ص ٧٠

(٢) دراسات في الإعراف ٦٥ - ٨٦.

ويكفي في الرد على إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في هذا المقام أن نورد عدداً من أقوال النحاة العرب القدماء التي تشير إلى أدراكهم التام ما للبحرمة الإعرابية من قيمة دلالية: يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتبرها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومصافة، ومصافاً إليها، ولم تكن في صورتها وابتينها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيه عن هذه المعاني، فقالوا: (ضرب زيدُ عمرو) ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبصب (عمرو) على أن الفعل واقع به... وقالوا: (هذا غلامُ زيد) فدلوا بخفض (زيد) على إضافة (الغلام) إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسحروا في كلامهم ويتحذروا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن فارس: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والدم إلا بالإعراب»<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن الخشاب: (... وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبت»<sup>(٣)</sup>.

فالضمة والفتحة والكسرة علامات معاني وقرائن تدل على أبواب نحوية ودلالية. وليست للإسناد والإضافة فقط، ولا الفتحة منها للحمزة كما يرى الباحثان: إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس.

رأي الدكتور تمام حسان

يعتمد الدكتور تمام المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات

(١) الإصحاح ص ٦٩

(٢) الصحاح ص ٦٦. وانظر ص ٧٧

(٣) الرنجل ص ٢٤.

في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها، فالتعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وإن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر تفصيلاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية<sup>(١)</sup>. وكان الدكتور تلمح قد رفض فكرة المعامل في عمل سابق له، يقول: «الحقيقة أن لا عامل، إن وضع للغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية عنها تنجم إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكري الفاعلية والرفع دون ما سبب عنطني واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصاحفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرحه عليه<sup>(٢)</sup>». فأخذ تمام حسان من هذه القاهر الجرجاني فكرة التعليق وراى بأنها تضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، موجهاً إلى ذلك قول الجرجاني: «يتأخذ بعضها بحجز بعضها وقوله: وهذا هو السبيل فليست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطأه إن كان خطأً إلا إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فازيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل باب من أبوابه» فيرى أنه في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل

(١) اللغة العربية: معانيها ومصادرها ص ١٨٩.

(٢) اللغة بين الميلية والوصفية ص ٥١.

المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر.

١ - القرائن المادية.

٢ - للقرائن العقلية.

٣ - قرائن التعليق.

وتقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق تقسم إلى: مقالية وحالية، والمقالية تقسم إلى معنوية ولفظية، وتضم المعنوية: الإسناد والتخصيص والنسبة والتجعية والمخالفة. ولما اللفظية فتقسم: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنظيم. وتكفل من هذه القرائن علاقات سببية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه، فصرينة التخصيص علاقة سببية كبرى بها يحدد مجموعة من الأبواب النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص) والتي هي أهم منها وتشملها جميعاً وتعتبر القرائن الصغرى المنفردة عنها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة في الجملة<sup>(١)</sup>.

فإذا قلت مثلاً: ضرب زيد عمرو، فإن إسناد الضرب إلى المستند إليه كان مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي إن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه، فطرحته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو.

وإذا قلت<sup>(٢)</sup>: أتيت رغبة في لقائك، أو كي ألقاك أو لألقاك... الخ فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص وهو قيد العائية. وفي القول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن هناك قرينة معنوية وهي قرينة معنى المعية وهي التي تفيد المعنى وتفيد<sup>(٣)</sup>.

والطريقة قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه بمعنى الإقتران

(١) انظر اللغة العربية معناها وسامها ص ١٩٤ وما بعدها .

(٢) السابق ص ١٩٥ .

(٣) السابق ص ١٩٥ .

الزماني أو المكاني<sup>(١)</sup>. وتعد قرينة التحديد والتوكيد وتعزير المعنى الذي يميده الحدث في الفعل بيلزاد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأن المصدر اسم الحدث، تعد قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق<sup>(٢)</sup>. وتقف قرينة الملايسة للهيئات قرينة معنوية دالة على الحال<sup>(٣)</sup>.

وتفسير الأدوات قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الاستدلال مثل: طلب محمد نقساً، أو في التعدية: زرعت الأرض شجراً. أو في الاسم المفرد الدال على مقدار مبهم، مثل: اشتريت مترين حريراً<sup>(٤)</sup>. وعلاوة الإخراج قرينة دالة على باب المستثنى<sup>(٥)</sup> والمخالفة قرينة تشير إلى الاختصاص وهناك عدد من القرائن اللفظية<sup>(٦)</sup> تمثل الحركة الإهرابية واحدة منها، أما بقية القرائن اللفظية فهي الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام، والأدلة والصفة. ويقصد بالرتبة ما قصده النحاة بالترتيب وما قصده البلاغيون بالتقديم والتأخير. ومن الرتب ما هو محفوظ كما هو بين الموصول والصلة والصفة والموصوف والمعطوف نسقاً والمعطوف عليه وكذلك الحال في بقية التتابع والتمييز وفعله والأدوات التي لها الصدارة والجار والمجرور... الخ ومنها ما هو غير محفوظ كما هو بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والحال والمفعول به...<sup>(٧)</sup>. وأما الصيغة فأنها قرينة لفظية تدل على الباب الذي تنتمي له، كما في الاستفهام والنفي وفي صيغة الفعل أو الصفة<sup>(٨)</sup>...

أما المطابقة فميدانها البصيغ الصرفية والضمائر، ولا مطابقة في

(١) السابق ١٩٦

(٢) السابق ١٩٨

(٣) السابق ١٩٨

(٤) السابق ١٩٩

(٥) السابق ص ١٩٩

(٦) السابق ص ١٩٩

(٧) السابق ص ٢٠٥ وما بعدها

(٨) السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩

الأدوات ولا في الظروف، فتكون المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص  
والعدد والنوع والتعيين، وقد تزال المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى  
قائماً اعتماداً على قرأتين آخر.

أما الربط فيتم بربط أحد المترابطين كما بينت الفصلة والموصول والعتداء  
والخير، والحال وصاحبه المنعوت ونبتة والقسم وجوابه والشرط وجوابه.  
الخ ويتم الربط بالضمير المائد أو بدخول أحد المترابطين في الآخر، أو  
بحرف كما في الفاء الواقعة في جواب الشرط<sup>(١)</sup>.

ويتم التضمين على وجهين: أولهما: يتم بالطرق الممكنة في وصف  
جملة ما تختلف طريقته منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً ونصلاً ووصلاً وهو  
ما يسميه «التوارد».

وثانيهما: يتم بأن يستلزم أحد العنصرين في التحليل النحوي العنصر  
الأخر فيما يسمى «التلازم» أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما ينشئ  
(التنافي). تزجها يمكن تخريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو  
الجملة القرشية<sup>(٢)</sup>.

أما الأداة فهي قرينة لفظية هامة في الاستعمال اللفوي، والأدوات على  
نوعين، منها ما يدخل على الجمل ومنها ما يدخل على المفردات وهي  
تحمل قيماً مختلفة تتضافر مع غيرها من القرائن اللفظية لتحقيق المعنى<sup>(٣)</sup>.  
وأخيراً النخبة الصوتية وهي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة وهي  
تقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي.  
وتكون النخبة قرينة دالة على كثير من الأبواب النحوية، الانفعالية منها  
بخاصة<sup>(٤)</sup>.

ويرى الدكتور تمام إن تضافر هذه القرائن يغني عن القول بمكرة العامل

(١) السابق ص ٢١٣.

(٢) السابق ص ٢١٦ وما بعدها.

(٣) السابق ص ٢٢٤.

(٤) السابق ص ٢٢٦ وما بعدها.



السحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة<sup>(١)</sup> وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالتسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمسطفي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في مناهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التأويل والتعليل.

رأي الدكتور خليل حماديرة<sup>(٢)</sup>:

يبدأ الدكتور حماديرة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهذه تعد عنده الجملة التوليدية أو النواة، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين: الاسمية والفعلية، وبذا فإنه يرى أن القول بأن الجملة اسمية أو فعلية (أو ظرفية كما يرى ابن هشام) هو إسكك بالحلقة الثانية من التسمية. فهي إما توليدية اسمية أو توليدية فعلية. ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل التي يحصرها في خمسة عناصر<sup>(٣)</sup>. فإنها تصبح جملة تحويلية، ولكنها تبقى كما كانت، اسمية أو فعلية، لأن العبرة بمصدر الأصل. وتكون الجملة التوليدية لغرض الأخبار<sup>(٤)</sup>؛ أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية، إذ إن التحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى.

تقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين رئيسين:

١ - توليدية اسمية:

أ - اسم معرفة + اسم نكرة .

ب - شبه جملة + اسم نكرة.

(١) السابق ص ٢٣٦ .

(٢) سذكرها فيما بعد. وانظر في نحو اللغة وتراكيبها من ص ٨٦ - ٨٨ .

(٣) إلا في الاستفهامية القائمة على الخبر الذي له صدر الكلام والمستدا المؤخر، وهذا موضع نظر، سنأقنه في فصل أسلوب الاستفهام

(٤) كان هذا الفصل قد أعد ليكون في كتاب آخر مع د . حماد

## ٢ - توليدية فعلية:

- أ - فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)  
ب - فعل + اسم مرفوع + اسم<sup>(١)</sup> + اسم<sup>(٢)</sup> + اسم<sup>(٣)</sup>.  
ج - فعل + مفعول به ضمير + فاعل  
لما عناصر التحويل فهي:

١ - الترتيب: وهو في هذا البند أخذ برأي الجرجاني في دلائل الإعجاز وبرأي أهل الكوفة، ويستند فيه إلى ما جاء في كتاب سيوه وأبي حيان في البحر المحيط من أن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمت، فالمورفيم المتقدم وحقه التأخير في الجملة، يعني أنه تقدم للعناية والتوكيد، وبذا فإنه يعتمد رأي أهل الكوفة في أن الجملة:  
محمدٌ بلغ الرسالة.

جملة تحويلية فعلية، جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية، أو للتوكيد، فهي تشتمل عنده من جملة تحقق بنية سطحية Surface Structure إلى جملة تحقق بنية عميقة Deep structure لا يخضع المعنى فيها للظن أو للتفسير الذي يعتمد فيه على الحدس، وهو بهذا يخالف العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي. ويضع قاعدة لتحقيق المعنى يفهمها السامع ويحققها المشكلم<sup>(١)</sup>. ويسوق عدداً من الآيات مبيناً أهمية التقديم:

إياك نعبد وإياك نستعين.

فإياي فاعبدون.

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم...

والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً.

ومن ترزقكم وإياهم.

الله يعلم ما تحمل كل أنثى.

الله يسط الرزق لمن يشاء. (٢).

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٧٨ وما بعدها

(٢) السابق ص ٩٤ - ٩٦.

٢ - الزيادة: ويقصد بالزيادة إضمار مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية لتصبح جملة تحويلية. والزيادة تكون في صدر الجملة وخائباً تؤدي إلى تغيير في الحركة الإعرابية في الكلمات بعدها، ولكن هذا التعبير ليس بعمل من المورفيم الذي زيد في الجملة، وإنما هو انقطاع سلبتي في أوله، قياسي فيما بعد<sup>(١)</sup>. ولا بد لكل كلمة تزداد في الجملة من أن ترتبط ببورتها. فإن كانت تحويلية فعلية فبورتها الفعل، أما إن كانت تحويلية اسمية فبورتها المبتدأ، ويكون ارتباط الكلمات بالبويرة ارتباطاً يحقق المعنى ويشير إلى الباب النحوي الذي جاء المبنى النحوي الذي زيد مثلاً له وأخذاً حركته، هكذا<sup>(٢)</sup>:

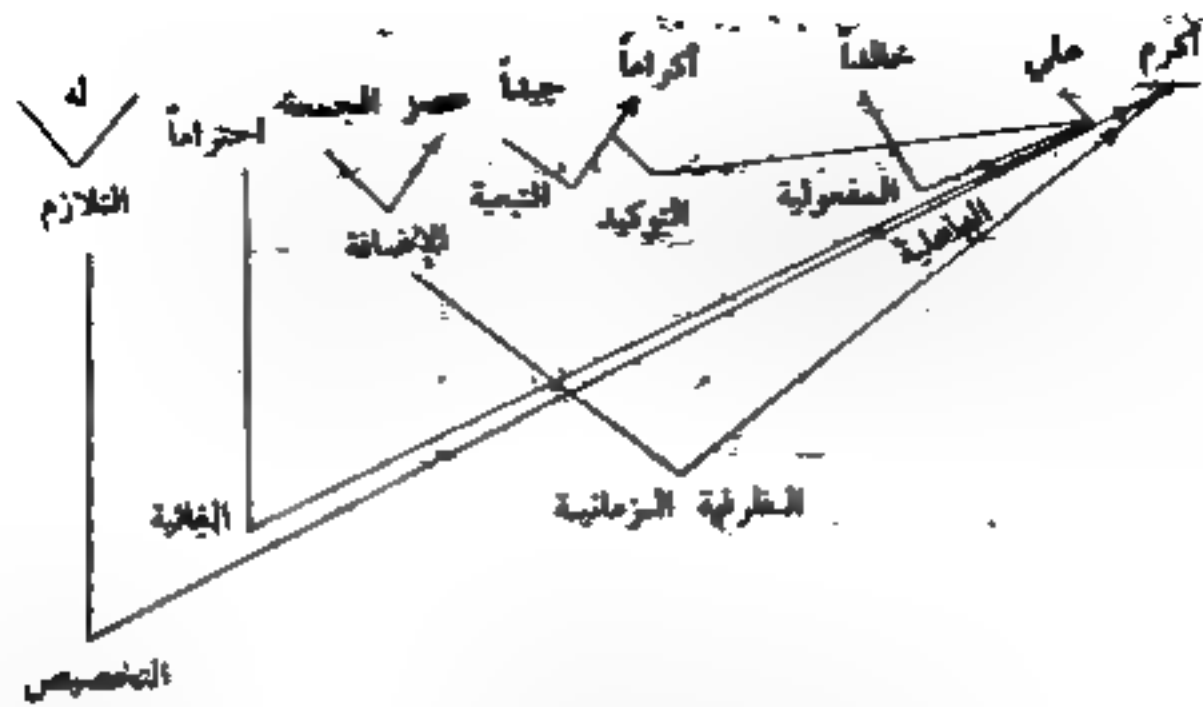
| حركة الباب النحوي | الرفع C<br>الضمة والتون | الرفع C الضمة<br>الألف، التون        | النصب C<br>الفحة، الألف<br>الياء | النصب ..<br>.....                  |
|-------------------|-------------------------|--------------------------------------|----------------------------------|------------------------------------|
| الباب النحوي      | الفعل المضارع           | الفاعل                               | المفعول به                       | المفعول له                         |
| الممثل النحوي     | يكتب، يدرس، يلعب        | علي، خالد، المهندسون<br>هنا، هو، ... | الدوس، إياد، المهندسون           | إجلالاً، احتراماً، تكريماً، عقاباً |

ويكون ارتباط الكلمات بالبويرة كما يلي: <sup>(٣)</sup>

(١) السابق ص ٩٦.

(٢) السابق ص ٩٨.

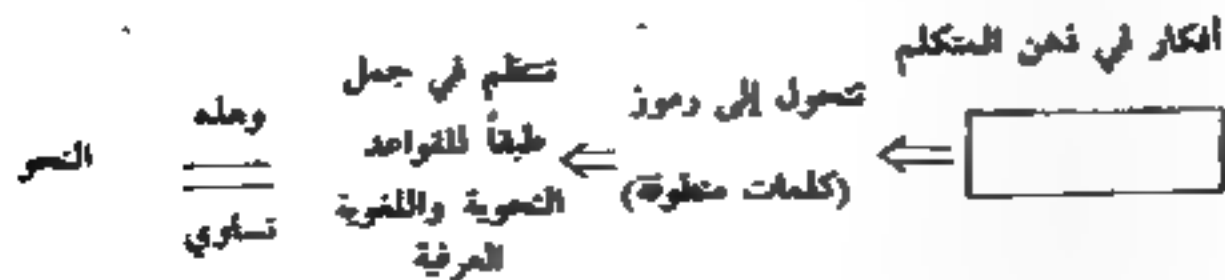
(٣) السابق ص ٩٩.



ويرى إن هناك عدداً من الأبواب النحوية تقوم على فكرة التلازم، فما جاء فيها من المورفيمات يعد بمثابة الكلمة الواحدة وهذه الأبواب هي: (١).

- ١ - الفعل والفاعل
- ٢ - المضاف والمضاف إليه.
- ٣ - الجار والمجرور.
- ٤ - الموصول والصلة.
- ٥ - النعت والمنعوت (والتابع والمتبوع).

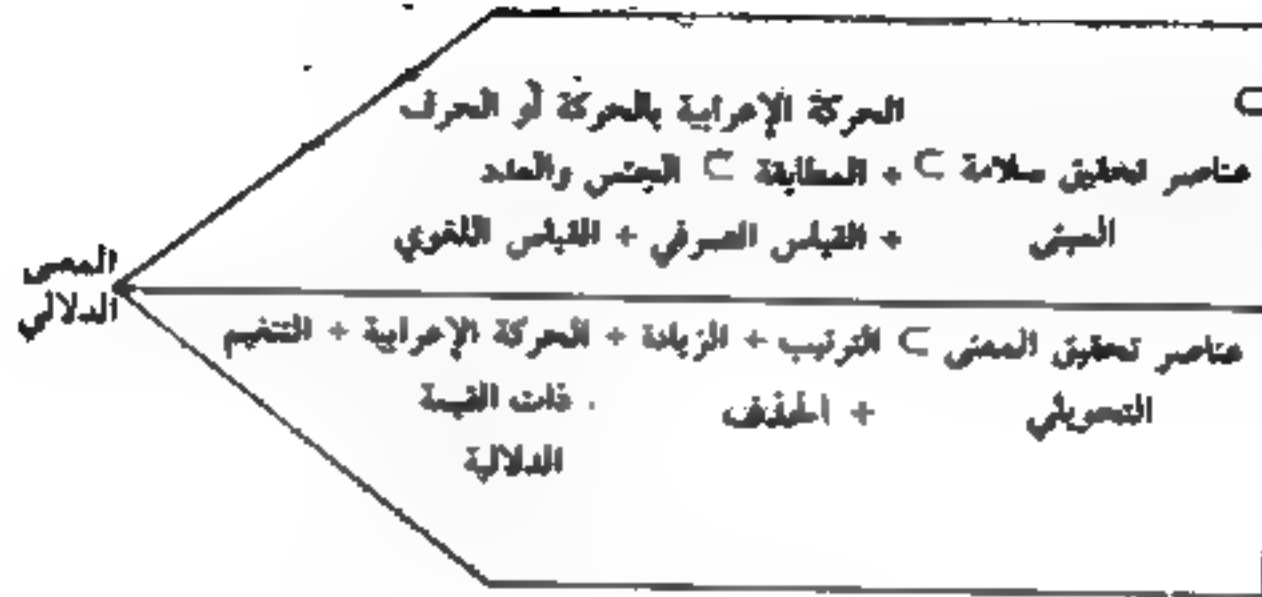
وليجمع العناصر التي تحقق المبني (الحركة الإعرابية وما تجيزه قواعد اللغة وفوائدها) والمعنى الذي هو غاية المتكلم: يضع الرسم التوضيحي التالي (٢).



(١) السابق ص ١٨٩.

(٢) السابق ص ١٧٥.

وهذا  
يسري  
قوانين النحو  
وقوانين اللفظ  
تضمن



ويرى أن القياس اللغوي من أهم الأسس التي تحقق سلامة المعنى،  
ويضع لها الرسم التوضيحي التالي<sup>(١)</sup>:

|                                                         |                                   |                                   |
|---------------------------------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| G.R. $\supset$ S'S $\Rightarrow$                        | القياس<br>$\rightarrow$<br>اللغوي | T. R. $\supset$ D. S = O V S      |
| VSO $\supset$ الأفعال $\Rightarrow$<br>محمد بلغ الرسالة | $\rightarrow$<br>x                | T. R. $\supset$ D. S = S V O<br>x |
| SVO $\Rightarrow$                                       |                                   |                                   |

ويرى أن ما يسمى بالحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماضية  
الناقصة وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء وأفعال المدح والذم (نعم،

(١) السابق ص ١٨١

ويشعر، وحبذا) عناصر زيادة تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتتحقق غرضاً بعينه هو التوكيد أو التمني أو الترجي أو الاستمرار أو الزمن الماضي أو الشروع أو ... الخ، وما يظهر على الكلمات التي تلي آياً من هذه الكلمات فإنه ليس يآثر منها، وإنما هو القياس اللفظي الذي يوجب أن يأخذ المبنى الصرفي حركة الباب النحوي الذي يمثلُه مشيراً إلى علاقة نحوية تركيبية، وهي المعنى الذي يراد نقل الجملة التالية إليه. وهذه الحركة ذات قيمة كبيرة في تحقيق سلامة المعنى قياساً على ما جاء عن العرب، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، نقول مثلاً:

إن الطالب مجتهد.

√ (المسند إليه + المسند) (١) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد.

إن الطالب لمجتهد.

√ (مسند إليه + √ (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد والمسند فيها مؤكد بمؤكدين.

والله إن الطالب لمجتهد.

√ √ (مسند إليه + √ (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين، والمسند فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات.

(١) √ تعني عنصر توكيد.

وهو يرى أن الحركة التي لا تظهز (الإعراب التقديري) فلا قيمة له وما كان الدافع له إلا القول بنظرية العامل. فإن قلت مثلاً:  
إن يدرس علي فهو ناجح.

فلا وجود للحركة الإعرابية علي (فهو ناجح)، لذا لا حاجة إلى القول بها، إذ إن القياس اللغوي لا يقتضيها، ولا دور لها في المعنى، والقول بها ضرب من العبث،

وفي هذا البند (بند الزيادة عنصر من عناصر التحويل) يقترح تخريباً لبابى الاشتغال ولما يسمى ولغة أكلوني البراغيث.

ففي الاشتغال، يعد الاسم المتقدم مرفوعاً كان أم منصوباً أو مسبوفاً بأداة، هو مفعول به مقدم لمرص التوكيد، والضمير المائد عليه هو توكيد له من قبيل التوكيد اللفظي واستبدال الاسم بالضمير، خلافاً للقول بأن الظاهر لا يؤكد بالضمير.

وفي ضوء هذا الذي توصل إليه يقدم تخريبه للغة أكلوني البراغيث، فالواو أصلاً هي البراغيث كررت ثانية وقدمت على المفعول لكونه ضميراً، وكان تكرارها للتوكيد ليس غير<sup>(١)</sup>.

٣ - الحذف: ويأخذ سنه في قوله في هذا البند مما جاء عند كل من ابن جنى وعبد القاهر الجرجاني، ويرى أن الحذف يكون في ركن رئيس في الجملة التوليدية فتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية. ويكون تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة التوليدية ويتحقق الجزء الرئيس في تعريفها والحذف الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى بحسب السكوت عليه، ويكون الحذف للبلاغة في القول والإيجاز فيه، أو للنعظم أو التحفيز... الح.

ويرمز للركن المحذوف بالإشارة ⓪ التي ترمز إلى ركن محذوف، وهو عنصر تحويل.

(١) لرمد من التعصير في تحليل جملة الشرط وجملة القسم وجملة التثاء وجملة اللدخ والدم، انظر

٤ - الحركة الإعرابية : ويرى أنها إما تكون ذات قيمة دلالية كبيرة وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للأخبار وحركته حركة الرفع إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر. وهذا يكون في جملة التحذير، والإغراء، والاختصاص، والفعل أو الاسم المنصوبين على المعية، وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستفهامية مخلوفاً عن حركة الجر بعد كم التحرية، فلا أثر للعامل ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المبنى والحركة الإعرابية وتبريرها، وانهمال للمعنى الذي جعلت الجملة أصلاً له؛ يقول راداً على ابن يعيش وابن السراج والأشموني في قولهم في الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر بجلب العامل في محل الإعراب<sup>(١)</sup>.

يقول: ولهذا نقول إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه، فإذا قال المتكلم: الأسد (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير. ولكنه إن قال: الأسد (بالفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه أن غير فونيمياً آخر في الكلمة، تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب، فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة، ولكنها تتصل بالأولى بسبب، مما كان التعبير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى . . . وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة<sup>(٢)</sup>.

٥ - التنعيم:

يفرق الدكتور عمارة بين النبر الصرفي الذي يرى أن العربية لا تعبره اهتماماً، بمعنى أن النبر فيها لا يقوم بأي دور في نقل المبنى الصرفي إلى معنى

(١) ولسطع المص ٤٧/١، وشرح الأشموني ١٩/١

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٥٦ - ١٥٧



صرفي آخره أو من باب إلى باب صرفي آخره والنبر الدلالي الذي يرى بأن  
العربية تشارك غيرها في الإعتماد عليها<sup>(١)</sup>.

ويرى أنه يمثل عنصر تحويل رئيس يفل الحملة التوليفية من معنى  
الإحدر إلى حملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستفهام أو التفرير أو  
التعجب أو التهكم والسحرية أو . . . الخ

ولكن لما لم يكن للغمزة الصوتية دور في الحركة الإعرابية على أواخر  
الكلم في الجملة، فإن الحملة العرب الفلحزة قد أهملوها إلى حد كبير

فيرى الدكتور عمارة أن هذه هي العناصر الرئيسة التي تنقل الحملة من  
توليدية، فيها معنى سطحي، إلى تحويلية فيها معنى عميق، أما وجود الحركات  
الإعرابية - عمله - على أواخر الكلمة، فإن لم تكن عنصر تحويل فهي اقتضاء  
قياسي ليس غير.

هذه أهم الآراء في فكرة العامل قديماً وجديماً بين مؤيد ورافع،  
وهناك آراء لعديد آخر من الباحثين ولكنهم لم يصحوا بدلاً له، أو أنهم وصحو  
بدلاً لا يظهر أثره في تعليل الظواهر اللغوية بشكل عملي فأعرضنا عن شرح  
محاولاتهم في هذه الدراسة

والذي يراه، أن الحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لموي جاء عن  
العرب الأول، ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب محوي  
حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تنحى الحركة الإعرابية اقتضاء لعصر من  
عاصر التحويل كالريادة أو الحركة التي تنقل معنى الحملة من الحبرية إلى  
معنى التحدير أو الاعراء أو الاحتصاص أو التسمية أو إلى معنى الاستفهام بعد  
(كم) تفريراً لها عن الحبرية. فالجملة

محمد مجاهد

إذا دخلت عليها (كان) مثلاً اقتضت أن يكون الخبر منصوباً هولاً إلى

(١) كتابي ص ١٧٣ وما بعدها

الزمن الماضي، في حين إذا دخلت عليها (إن) مثلاً اقتضت أن يكون المبتدأ منصوباً محولاً إلى حالة التوكيد، والجمل:

لم يحضر خالد  
لن يقرأ عليّ الصحيفة  
لا تلعب وقت الدرس  
لا رجل في البيت

فقد حصل تغير في الحركة الإعرابية على الممثل الصرفي للباب النحوي في الجمل اقتضاء لعنصر التحويل بالزيادة، ففي الأول انتقلت الحركة من الضمة على الفعل المضارع إلى السكون اقتضاء للحرف (لم) وتحويل الجملة في معناها إلى الزمن الماضي، في حين إن عنصر الريادة هي الثانية (لن) اقتضى فتحة وتحويل معنى الجملة إلى المستقبل، أما في الثالثة فاقضى عنصر الزيادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النهي، وأما في الجملة الأخيرة فقد اقتضى عنصر الزيادة (لا) الفتحة على المبتدأ، ونقله عن موقعه الأصل (المؤخر) في الجملة الأصل: في البيت رجل، واقتضى عنصر الزيادة أيضاً نفي الخبر. أما في الجمل:

المرومة  
الضلال  
نحن العرب.....  
لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً  
سرت والنيل  
كم كتاباً قرأت

فإنه يرى أن كلاً منها محولة من أصل كانت فيه في حالة الرفع باستثناء الجملة الأخيرة التي جاءت محولة عن أصل كانت فيه في حالة الجر، فكانت الفتحة عنصر تحويل نقل الجمل من معنى الجملة الخبرية إلى معنى الاعراء والتحذير والأختصاص والجمع أو المعية أو إلى معنى الاستفهام، وليست الكلمات المنصوبة فيها معمولات لعوامل محذوفة تارة جوازاً، وأخرى وجوباً

يأطهارها تنتقل الجملة من باب إلى باب آخر.

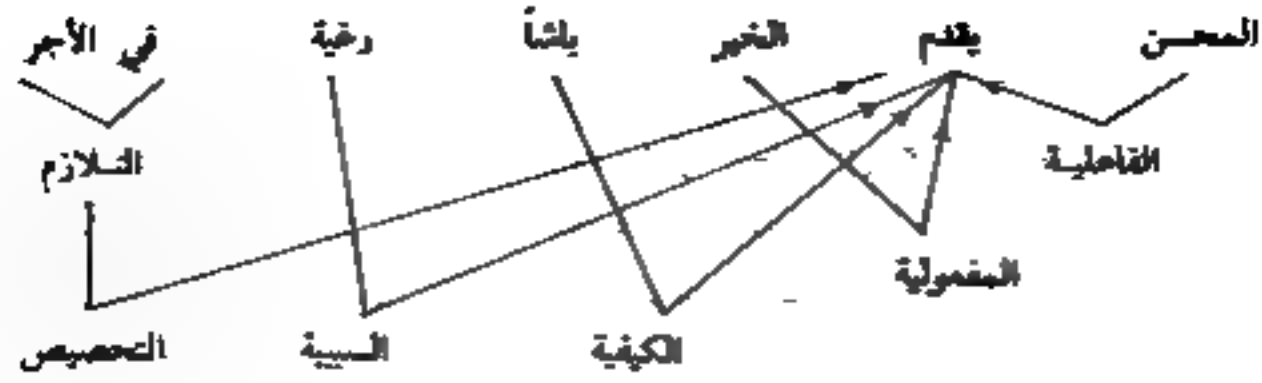
فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل البنية، بل هي حركة اقتضاء إما  
لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (أن) أو  
الحرف بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقاربة والرجاء في مثل:

أخذ علي يدرس

حيث اقتضى تقدم الماعل على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ  
فتحول إلى اسم آخر. أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تصرف إليه الجملة  
بكاملها كما في التحدير والاعراء والاختصاص والتمعية... الخ، وليست أثراً  
لعامل ظاهر أو مقدر، وما كان تقدير الحالة لعامل، وهو فعل متعد، إلا تبريراً  
للحركة الإعرابية التي هي فتحة، ولو كانت الحركة ضمة لكان الفعل المقدر  
يحتاج إلى الاسم المرفوع فاعلاً له، كما جاء في قول عضد الدولة لأبي علي  
الفارسي، ما الذي نصب (علياً) في قولهم: جاء القوم إلا علياً، فأجاب  
الفارسي: استثنى. فقال عضد الدولة، لم لم يكن امتع فرعت.

فإذا اتخذنا لكل جملة بؤرة ترتبط بها بقية الكلمات في الجملة، أو  
تتصل بها بسبب من المعنى الذي يترتب عليه تمييز في المسى، واتخذنا من  
الفعل بؤرة للجملة التوليدية العملية، ومن المبتدأ بؤرة للجملة التوليدية  
الاسمية، فإن كلمات الجملة الأصل في الجملة التوليدية وكلمات الريادة هي  
الجملة التحويلية ترتبط بالبؤرة تقدمت عليها، أو تأخرت عنها، وهذا الارتباط  
هو الذي يحدد المعنى الذي جاءت له الكلمة في الجملة، هكذا.





وكنا قد أوضحنا إن هناك كلمات تعامل في العربية كأنها كلمة واحدة  
فنكون العلاقة بينها علاقة تلازم، كما في - المعمل والماعل  
والجار والمجرور

## والمضاف والمضاف إليه

### والموصول والعلة

### والنعت والمنعوت<sup>(١)</sup>

وتحديد العلاقة بين البؤرة وما يحيط بها ينضم المستوى الرابع من مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الدلالي الذي يفرضه لا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة. وبه نستطيع تجاوز كثير من العقبات التي جرها العامل وتقليرته، فنضيف إلى المخطط السابق خطاً آخر يحدد المستوى الدلالي وما يتم فيه من علاقات مع بؤرة الجملة، كما يلي:

| الحالة الإعرابية وحركتها            | الرفع C<br>الفصلة، الإالف<br>الواو، الخ | الرفع C<br>كالياء           | النصب C<br>الفنحة، الألف<br>ألفاء، الخ    | النصب C<br>كالياء               |
|-------------------------------------|-----------------------------------------|-----------------------------|-------------------------------------------|---------------------------------|
| الممثل الصرفي                       | يسجد، يقرأ<br>يكتب، الخ                 | خالد، علي<br>أيوك، الوالدان | الرسالة، الصحيفة<br>الرجلين،<br>المهندسين | رغبة، قرأه<br>انجلى، الخ        |
| الياب التحوي                        | الفعل المضارع                           | الفاعل                      | المفعول به                                | المفعول له<br>أو المفعول المطلق |
| العلاقة بين الأوب وارتباطها بالبؤرة |                                         | الفاعلية                    | المفعولية                                 | اللية                           |

(١) انظر تفصيل القول في هذا في الفصل الثالث من مؤلفاتي في نحو اللغة وتراكيبها.

فيأخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله بالحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي ليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي بصورة الجملة. وتضرب هنا مثلين لتوضيح ما نرتمي إليه:



وتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع، الصمة، لأن الباب النحوي الذي جاءت تمثله هو نائب الفاعل، ونائب الفاعل من المرفوعات في الاستقراء والتفعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا إن الممثل الصرفي جاء يمثل باب الفاعل، والفاعل من المرفوعات، فتمثل الضمة لأنه مفرد، وهذا غاية ما يطلب من المستوى التركيبي فيما يسمى بحط سلامة المبنى<sup>(١)</sup>، فيتدخل عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأولى مشيراً إلى أن هناك حذفاً في الجملة، فالجملة تحويلية فعلية فاعلها محذوف، ويبقى المفعول مفعولاً في ترتيبه بصورة الخبيثة، والفاعل غالباً يحذف للجهل به كما في الجملة الأولى أو لتلطم به ولوضوحه تماماً كما هي الجملة الثانية وما جاء من ضربها على السطر الأول مثل خلقت السموات والأرض بالقسطاس.

بعث الإنسان يوم القيامة

يكافأ المحسن على إحسانه

قطعت الشجرة... الخ

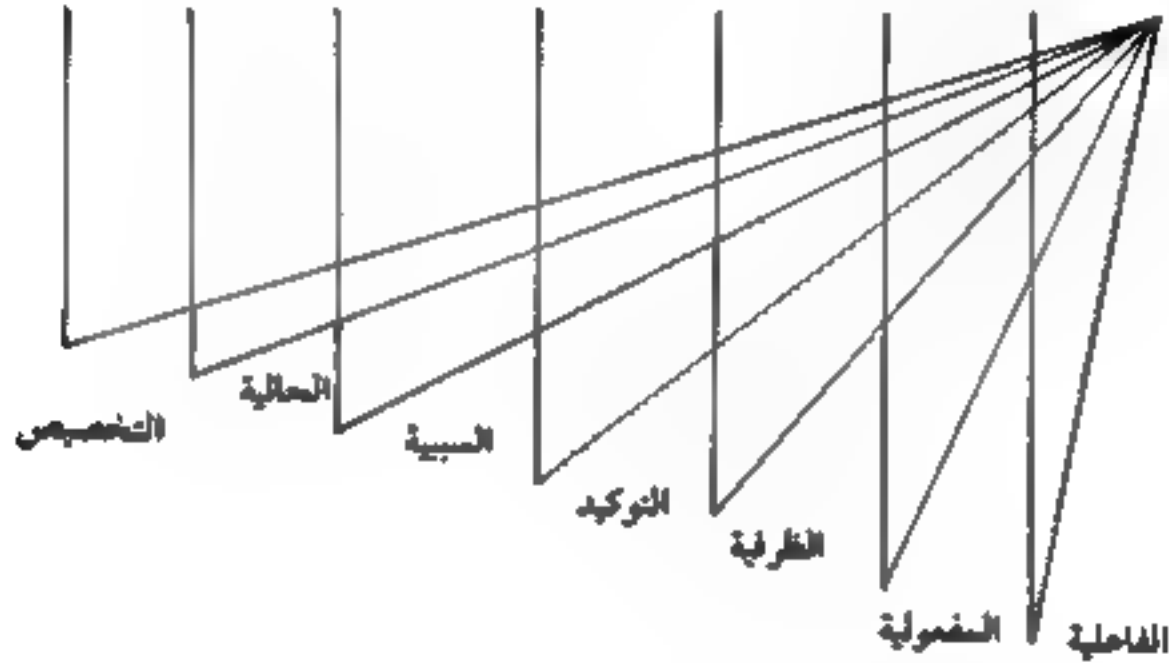
أو من الضرب الثاني وعلى سطره مثل:

(١) انظر العنبر الثالث من مؤلفنا في نحو اللغة وتراكيبها.

انتصر الجيش  
وانهزم العدو.

العلاقة بين (قتل) و(الرجل) هي علاقة المفعولية وأن كان نائب  
الفاعل يأخذ الضمة أو حالة الرفع، وكذلك العلاقة بين (الرجل) و(مات) هي  
علاقة المفعولية، وما أخذ الممثل حركة حالة الرفع إلا ليحقق سلامة المسمى  
بأن يأخذ الفاعل علامة حالة الرفع، هكذا:

فعل مضارع الفاعل المفعول به المفعول له المفعول المطلق المفعول له الحال المجرور



فالكلمة التي تمثل الباب النحوي الأول تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل  
الباب الثاني تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثالث تأخذ علامة  
النصب، وهكذا الحال في المبنى الذي يمثل الباب الرابع والخامس  
والسادس والسابع. أما الذي يمثل الباب الثامن فيأخذ علامة الجر، فأما علاقة  
الأبواب بالثورة فتحدد الكلمات التي تأتي أسفل الخط (خط الباب النحوي)،  
وهي كلمات معان، فاعلية، مفعولية، سببية، كيفية، تخصيص، حالية، ظرفية  
رمانية، ظرفية مكانية... الخ.





## قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم  
الأحفش  
معاني القرآن، ت فاخر فارس الحمد، ط ١، محرم ١٤٠٠ هـ، نشرين ثاني  
١٩٧٩م، المطبعة المصرية - الكويت.
- الأزهري:  
شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى، الباب الحلبي، مصر.
- الاسترابلاني، الرضي:  
شرح الكافية، مصور عن طبعة الشركة الصحافية العشمانية - بيروت  
١٣١٠ هـ، ودار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٩م.
- الأسنوي:  
الكوكب الدرري، ت محمد حسن هزاد، ط ١، ١٩٨٥، دار حنار للنشر  
والتوزيع - عمان.
- الأشموني:  
شرح الأشموني، ت محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية  
١٩٧٠م.
- أمين، أحمد:  
ظهر الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ابن الأنباري:  
أسرار العربية، ت محمد بهجة البطار، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٧م.

الانصاف في مسائل الخلاف - ت. محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة  
١٩٦١م.

الأندلسي، أبو حيان :  
البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٨م.

الأهمل، محمد :  
شرح الكواكب الدررية على شرح متممة الأجرومية، دار الكتب العلمية -  
بيروت.

برجسترايسر :  
التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، ١٩٨٧م، مكتبة  
الحائبي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، والطبعة الأخرى بترجمة محمد  
علي النجار.

البيزرة، أحمد مختار :  
أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق -  
بيروت ١٩٨٥م.

البطوسي :  
كتاب المحلل في صلاح الخلل من كتاب الجمل، ت. سعيد عبد الكريم  
السعودي، دار الرشيد للمطبوعات، بغداد ١٩٨٠م.

البيدادي :  
غزاة الأدب، ت. عبد السلام هارون ١٩٧٦م، طبعة بولاق ١٨٩٦م.

ثعلب :  
مجالس ثعلب، ت. عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

الجماع :  
البيان والتبيين ، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

الجرجاني، الشريف :  
التعريفات، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٣م.

الجرجاني، عبد القاهر :  
دلائل الإحصاء، ت. محمد عبد المنعم عفاصي، مكتبة القاهرة، القاهرة

١٩٦٩م، وت محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨م.

ابن الحروري :

الشر في القراءات المشروحة، بتصحيح علي محمد الضبياع، دار الفكر للطباعة والنشر.

ابن جنّي :

الخصائص، ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،  
المحتسب، ت علي نجدتي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية  
١٣٨٦هـ.

حداد، حنا :

معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض ١٩٨٤م.

حنان، تمام :

اللفة بين الرصنية والمعيارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨ع،  
اللفة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

ابن خالويه :

عرب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مشهورات دار الحكمة، دمشق.  
الحجة في القراءات، ت عبد المال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت  
١٩٧١م.

ابن الخشاب :

المرتجل، ت علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.

الرازي، فخر الدين :

نهاية الإبتجار في تداية الإعجاز، ت إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو  
علي، دار الفكر للنشر والتوزيع ١٩٨٥م.

الرماني :

معاني الحروف، ت عبد الفتاح شليبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣م

الزجاج :

معاني القرآن وأعرابه - تحقيق عبد الجليل شليبي، المكتبة العصرية - بيروت  
١٩٧٣م.

### الزجاجي :

- الإيضاح في علل النحوي، ت مازن المبارك، دار النعاس، بيروت ١٩٧٣ .  
حروف المعاني، ت د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل ط ١  
١٩٨٤ م.  
اللامات ت مازن المبارك، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٩ م.  
مجالس العلماء، ت عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢ م.

### أبو زرعة :

- حجة القراءات، ت سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط ٣، ١٩٨٢ م.

### الزمخشري :

- الكشاف - مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٦٦ م.  
المفصل، دار الجيل، بيروت ١٣٧٣ هـ.

### ابن السراج :

- الأصول في النحوي، ت عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٣ .

### السكاكي :

- مفتاح الملوحة مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٢٧ م.

### سيوري :

- الكتاب، طبعة بولاق. وطبعة عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ١٩٦٦، ١٩٧٥ م.

### السيوطي :

- صبح الهوامح ت عبد المال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت  
١٩٧٥ م، وطبعة دار المعرفة - بيروت.  
الاقتراح. ت محمد علي البنا، القاهرة ١٩٧٦ م، وتحقيق محمد قاسم  
القاهرة ١٩٧٥ م، وطبعة حلب.  
الأشباه والنظائير، ت طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية  
١٩٧٥ م.

### الشلوبين :

- التوطئة، ت يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة ١٩٧٣ م.

الصيَّان :

حاشية الصيَّان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي،  
القاهرة.

الصعدي :

السحر الجديد، دار الفكر العربي / القاهرة.

طلب، عبد الحميد :

تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى.

عبد الباقي، محمد فؤاد :

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر - بيروت.

ابن عبد ربه :

العقد الفريد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٢م.

أبو هيلة :

مجاز القرآن، ت محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر ١٩٧٥م.

ابن صفور:

شرح الجمل - ت صاحب أبو جناح، مؤسسة الكتاب، بغداد  
١٩٨٥م. المطرب، ت أحمد عبد الستار الجولاني وزميله، بغداد،  
مطبعة العاني ١٩٧٩م.

ابن عليل :

شرح ابن عليل، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية  
الكبرى، مصر، ١٩٦٤م.

المكيري :

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، دار الكتب العلمية،  
بيروت ١٩٧٩م.

عمارة، إسماعيل :

معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة - تحت الطبع

عمارة، خليل :

- في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة - جلد ١٩٨٤م.

- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت - عدد ٨، ١٩٨٢
- النيه التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي. الأفلام عدد ٩
- النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي المحلة العلمية للدراسات العربية والإسلامية - أمريكا - عدد ٣.
- سر الكلام المنطوق في اللغة العربية بين الوصفية والممارسة الأفلام.
- سلطة المعاجم في لسان العرب، من مجلد (١ - ٦)، مؤسسة الرسالة، تحت الطبع

ابن فارس :  
الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويخي، بيروت ١٩٦٣ م.

العراء

معاني القرآن، ت محمد النجار ورميله، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.

الفضلي، عبد الهادي :  
دراسات في الإعراب، تهامة، السعودية ١٩٨٤ م.

الغزويني

الإيضاح في علوم البلاغة، طبعة عيسى الحلبي - القاهرة.

الكنفراوي

المرفعي في النحو الكوفي، ت، محمد بهجة البطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

المالقي

رصف السامي في شرح حروف المعاني، ت أحمد محمد الحراط، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥ م.

المبرّد

المفصّل، ت محمد عبدالحق عصفه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٨ هـ

ابن مجاهد

السبعة في القراءات، ت شوقي صيف، دار المعارف مصر ١٩٧٢ م.

المخزومي، مهدي :  
في النحو العربي - نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، مكتبات بيروت ١٩٦٤م.

المُرادي :  
الجنى الداني في حروف المعاني، ت فخر الدين قباوة وغيره، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.

مصطفى، إبراهيم :  
إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

ابن مضاء :  
الرد على النحاة، ت شوقي ضيف ١٩٤٧م، وت محمد البناء، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٩م.

المطرزي :  
المصباح في علم النحو، ت عبد الحميد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة.

ابن منظور :  
لسان العرب.

التحلي :  
إعراب القرآن، ت زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

الهروي، علي بن محمد النحوي :  
الأهمية في علم الحروف، ت عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٧١م.

ابن هشام :  
أوضح المسالك، ت محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة.  
مغني اللبيب، ت محمد محي الدين عبد الحميد، وطبعة أخرى بتحقيق مازن المبارك - دار الفكر ط ٢.

ابن يعيش :  
شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة.

الدوريات :  
١ - البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية - داوود عبد مجلة الأبحاث/

كلية الآداب / الجامعة الأميركية ١٩٨٣.

٤ - رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية - د. خليل  
عمارة ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - عدد ٨ ، مجلد ٢ / ١٩٨٢ م.



## محتويات الكتاب

|    |                                                |
|----|------------------------------------------------|
| ٣  | الإهداء.....                                   |
| ٥  | تقديم (بقلم الأستاذ الدكتور سلمان العاني)..... |
| ١٥ | المقدمة.....                                   |
| ١٩ | دليل الرموز الواردة في الكتاب.....             |
| ٢١ | الباب الأول: منهج وصفي في التحليل اللغوي.....  |
| ٢٣ | الخليل بن أحمد وعلل النحو.....                 |
| ٢٢ | فروق وتوضيح.....                               |
| ٤٩ | نظرية العامل بين مزيديها ورافضيها.....         |
| ٥٠ | الاعراب وظهور فكرة العامل.....                 |
| ٥٣ | تقسيم العوامل.....                             |
| ٥٤ | أ- العوامل اللفظية:.....                       |
| ٥٤ | الأفعال.....                                   |
| ٥٧ | الأسماء.....                                   |
| ٥٨ | الأدوات.....                                   |
| ٦٠ | ب- العوامل المعنوية:.....                      |
| ٦٠ | رافع المبتدأ.....                              |
| ٦١ | رافع الفعل المضارع.....                        |
| ٦١ | عامل الصفة (عند الأخفش).....                   |
| ٦١ | الصرف.....                                     |
| ٦٣ | آراء العلماء في العامل.....                    |

من القدماء:

- ٦٥ ..... قطرب (محمد بن المثنى)
  - ٦٧ ..... ابن جني
  - ٦٩ ..... ابن مضاء القرظي
- من المحدثين:
- ٧٣ ..... إبراهيم مصطفى
  - ٧٨ ..... إبراهيم أنيس
  - ٨٠ ..... تمام حسان
  - ٨٥ ..... خليل عامرة